

المحاضر الرسمية

## الجمعية العامة



الدورة الخامسة والسبعون

الجلسة العامة ٥١

الخميس، ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٢١، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد بوزكير ..... (تركيا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد أريولا راميرس (باراغواي). من أجل السلام والتنمية وحقوق الإنسان. ونرحب باستعداده للعمل لفترة ثانية كأمين عام، والتزامه بالشفافية والشمولية في هذه العملية.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

البند ١١٥ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/75/1)

السيدة إنيستروم (السويد) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أدلى بهذا البيان بالنيابة عن بلدان الشمال الأوروبي، وهي أيسلندا والدانمرك وفنلندا والنرويج وبلدي، السويد.

وقد أعيد التأكيد على ذلك أيضا في الإعلان المتعلق بالاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة (القرار ١٧٥/١)، الذي اتخذ بالإجماع في أيلول/سبتمبر. إن الإعلان، إلى جانب خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، هو الآن بمثابة خطة مشتركة لنا نحو إعادة البناء بشكل أفضل وأكثر مراعاة للبيئة. وهو يمثل أقوى التزام بتعددية أطراف شاملة ومعاد تنشيطها قدمه هذا الجهاز في الآونة الأخيرة. ونتطلع إلى توصيات

منذ أن اجتمعنا في مثل هذا الوقت من العام الماضي (انظر A/74/PV.54)، واجه العالم أزمات لم يسبق لها مثيل. إننا نشيد بالأمين العام على قيادته منذ الأيام الأولى لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩). تشيد بلدان الشمال الأوروبي بالأمين العام وزملائه في الأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم الذين أظهرت جهودهم وتصميمهم خلال العام الماضي أهمية وقوة الأمم المتحدة الدائميتين بوصفها قوة

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



2102252 (A)



وتقويد بلدان الشمال الأوروبي بقوة استمرار الأمين العام في التركيز على منع نشوب الصراعات والوساطة وبناء السلام. إننا نتفق مع الأمين العام على أننا بحاجة إلى أن نرى دفعة جماعية جديدة من أجل السلام والمصالحة. ومن شأن الاستعراض الذي أُجري مؤخراً لهيكل بناء السلام في الأمم المتحدة أن ييسر إحراز مزيد من التقدم في بناء السلام وإدامته. ونحن الآن بحاجة إلى زيادة جهودنا لضمان التنفيذ، بما في ذلك التمويل الكافي الطويل الأجل والمستدام. ونشكر الأمين العام على استضافة مؤتمر تجديد موارد صندوق بناء السلام قبل يومين. ونكرر أيضاً دعوتنا إلى زيادة مشاركة المرأة وبشكل هادف في عمليات السلام وجهود الوساطة.

إن المساواة بين الجنسين أمر أساسي في جميع الركائز الثلاث للأمم المتحدة. ويتطلب تعميم المساواة بين الجنسين وتنفيذ برنامج المرأة والسلام والأمن نهجاً يشمل كل الأمم المتحدة وربطاً أوثق بين الجمعية العامة ومجلس الأمن. ونحن ملتزمون التزاماً كاملاً بالجهود المبذولة من خلال منتدى المساواة بين الأجيال لإحراز تقدم فوري يفضي إلى التحول نحو تحقيق المساواة بين الجنسين.

لقد وضعت هذه الجائحة مزيداً من الضغط على حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون. نرحب ترحيباً كبيراً بدعوة الأمين العام إلى العمل من أجل حقوق الإنسان، ودعوى إلى توفير حماية أقوى للمدافعين عن حقوق الإنسان، فضلاً عن الانخراط مع المجتمع المدني.

يجب أن تكون هناك مساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان والإساءات التي ارتكبت خلال هذه الأزمة، بما في ذلك المساس بالمبادئ الديمقراطية أو سيادة القانون. ونحث الأمين العام، انطلاقاً من روح دعوته إلى العمل، على أن يشجع تخصيص ميزانية كافية لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

ما زلنا نشعر بالقلق إزاء الحالة المالية للأمم المتحدة، التي قام الأمين العام مراراً بتسليط الضوء عليها للدول الأعضاء. إن أزمات السيولة المتكررة تؤثر بشكل خطير في قدرة المنظمة على

الأمين العام لدفع هذا البرنامج المشترك قدماً. بوسعنا أن يعول على التزامنا القوي ودعمنا السياسي الكامل في المضي به قدماً.

إن الفرصة الأكثر إلحاحاً لإبراز أن تعددية الأطراف ناجزة تكمن في التوزيع العالمي للقاحات كوفيد-١٩. يجب أن تكون أولويتنا هي ضمان حصول العالم على اللقاحات المأمونة والفعالة على نحو شامل ومنصف وميسورة التكلفة. ومبادرة "إتاحة لقاحات كوفيد-١٩ على الصعيد العالمي" هي أفضل أداة للقيام بذلك. وقد انضممنا إلى المبادرة واستثمرنا فيها، ولا نزال ملتزمين بضمان نجاحها.

وبسبب هذه الجائحة بدأ عقد العمل بداية صعبة. من الضروري أن نعود إلى المسار الصحيح في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، وأهداف التنمية المستدامة، وخطة عمل أديس أبابا. ويجب أن تكون معالجة آثار كوفيد-١٩ الاجتماعية والاقتصادية غير المتناسبة والمدمرة للنساء والفتيات على الصعيد العالمي أيضاً من الأولويات. ينبغي أن نبنى الأساس لعقد اجتماعي جديد فيه تكافؤ الفرص للجميع.

ولا تزال أزمة المناخ ونظمنا الإيكولوجية الآخذة في الانهيار على رأس الأولويات وتتطلب إجراءات عاجلة، بما في ذلك ما ستُتخذ في المؤتمر الهام للأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي والمؤتمر السادس والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ اللذين سيعقدان في كونيغز وغلاسكو على التوالي هذا العام.

ونحن نؤيد دعوة الأمين العام لبناء تحالف عالمي من أجل الحياد الكربوني بحلول عام ٢٠٥٠. وسيكون الحوار الرفيع المستوى بشأن التصحر وتدهور الأراضي والجفاف في نيسان/أبريل والهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة في أيلول/سبتمبر من الإنجازات الرئيسية نحو تحقيق تلك الطموحات في مؤتمر الأطراف السادس والعشرين. ونتطلع أيضاً إلى الاجتماع الرفيع المستوى للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لمؤتمر ستوكهولم لعام ١٩٧٢، والذي سيعقد في السويد في حزيران/يونيه ٢٠٢٢، من أجل التصدي لبعض التحديات السياسية الرئيسية في عصرنا، بما في ذلك إعادة تحديد علاقتنا بالطبيعة وتعزيز الاستهلاك والإنتاج المستدامين.

لقد اختارت بروني دار السلام موضوع "نحن نهتم، ونستعد، ونزدهر" للاحتفال برئاستنا للرابطة هذا العام. ويبين هذا الموضوع الالتزام الجماعي للرابطة برعاية شعوبها، وبناء قدر أكبر من المرونة ضد حالات عدم اليقين في المستقبل، ومتابعة المبادرات التي يمكن أن تقيد شعوبنا، وذلك بهدف ضمان ازدهار جماعة الرابطة بأسرها على نحو مستدام.

وستسعى الرابطة جاهدة في عام ٢٠٢١ إلى تسخير طبيعة الاهتمام هذه لدى أعضائها من أجل بناء مجتمع متناغم يكون الناس هم محوره. وستعطى الأولوية للإعداد للمستقبل والتكيف معه لضمان أن تظل الرابطة ذات صلة ومرنة وأن تتمكن شعوبها من الاستفادة من الفرص الجديدة، فضلا عن التغلب على التحديات الحالية والمستقبلية. وهذا من شأنه تمكين شعوب الرابطة في نهاية المطاف من الانتعاش والازدهار والنهوض بالتنمية المستدامة.

سنواصل تنفيذ إطار الانتعاش الشامل الخاص بالرابطة، والذي اعتمده قادتنا في مؤتمر القمة السابع والثلاثين للرابطة الذي عُقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠. يهدف إطار الانتعاش هذا إلى معالجة آثار جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، والتعاون بشأن اللقاحات، والحفاظ على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، وتمكين التعافي السريع على الصعيد الإقليمي. وتتماشى هذه الجهود مع تصدي الأمم المتحدة لكوفيد-١٩. ويجب في هذا الصدد أن نكفل بقاء المسار نحو الانتعاش في صدارة جدول أعمال الأمم المتحدة.

إن الرابطة تدعم العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة لتعزيز النمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة. ويتجلى ذلك من خلال الأهداف المشتركة الواردة في رؤية الرابطة لعام ٢٠٢٥، التي تكمل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ونعتقد أن جهودنا من أجل التقدم الاجتماعي والاقتصادي والثقافي لتحسين مستوى ونوعية الحياة ستمكّن في الوقت نفسه شعوب الرابطة.

وفي الوقت الذي نعمل فيه من أجل مبدأ عدم ترك أحد خلف الركب، سنشارك ونشارك في نهج يركز على الناس وموجه نحوهم،

الوفاء بالولايات التي تقرها الدول الأعضاء. إننا نشجع جميع الدول الأعضاء على أن تدفع بالكامل وفي الوقت المحدد ودون شروط.

وتنظر بلدان الشمال الأوروبي من المؤيدين بقوة لجهود الإصلاح التي يبذلها الأمين العام. يتعين استمرار هذه الجهود، خاصة من أجل تعزيز الروابط بين جهود بناء السلام والجهود الإنسانية وجهود حقوق الإنسان والتنمية.

وختاماً، تأكدوا أن بلدان الشمال الأوروبي ستظل شريكة ملتزمة للأمم المتحدة قوية، ولأمينها العام وموظفيها في جميع أنحاء العالم.

**السيدة سليمان (بروني دار السلام) (نكلست بالإنكليزية):** يشرفني بصفتي رئيسة رابطة أمم جنوب شرق آسيا أن أدلي بهذا البيان باسم الدول الأعضاء العشر، وهي إندونيسيا وتايلند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وسنغافورة والفلبين وفيت نام وكمبوديا وماليزيا وميانمار وبلدي بروني دار السلام.

اسمحوا لي أولاً أن أعرب للأمين العام عن أطيب تمنيات الرابطة بعام جديد مبارك وسعيد في ٢٠٢١. ونتوجه له بالشكر والتقدير على تقريره الشامل (A/75/1)، وكذلك على إحاطته صباح اليوم (انظر A/75/PV.51)، التي أكدت رؤيته لعملنا وأولوياتنا في الأشهر والسنة المقبلة. لدينا جدول أعمال مكثف في عام ٢٠٢١، والرابطة مستعدة للعمل معه ومع جميع الدول الأعضاء والشركاء لجعل هذا العام مجدياً ومثمراً قدر الإمكان.

إن تقرير الأمين العام، الذي يؤكد الحاجة الملحة إلى وضع عقد اجتماعي جديد، يدمج التعليم والعمالة والتنمية المستدامة والحماية الاجتماعية، على أساس المساواة في الحقوق والفرص للجميع، هو تقرير ذو صدى قوي في البيئة الحالية للجائحة. ولذلك تكرر الرابطة دعمها لرؤية الأمين العام الزامية إلى تعزيز الإصلاح والابتكار، والتي تركز على الإنجاز والنتائج لجعل الأمم المتحدة أكثر فعالية واستجابة لمن نخدمهم.

لقد كان عام ٢٠٢٠ عاما صعبا بالنسبة للمنظمة والدول الأعضاء والمجتمع العالمي بأسره. وعلى الرغم من أننا بدأنا نرى الضوء في نهاية النفق إلا أن هذا العام على ما يبدو سينطوي على تحديات مماثلة.

لقد تعثرت المنظمة ماليا. واستمر تغير المناخ في التفاقم. واستمر ارتفاع حرارة المحيطات واستمر سطح مياه البحار في الارتفاع. السلم والأمن العالميان يتعرضان للخطر بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، ولا يزال الاقتصاد العالمي يتدهور.

الضغوط على تعددية الأطراف هائلة والآثار السلبية لكل تلك المسائل تشكل عبئا ثقيلا على الدول الجزرية الصغيرة النامية. إننا في الواقع الأصغر داخل المجتمع الدولي. نحن نساهم بأقل قدر في تلك المشاكل العالمية، ولكننا أكثر من يتأثر بها. إن عمل الأمم المتحدة محوري بالنسبة لجميع البلدان في جميع أنحاء العالم، ولا سيما بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وبوصفنا بلدانا صغيرة فإن تأثير جميع الأزمات العالمية يجعل من الصعب علينا للغاية أن نحقق أهداف التنمية المستدامة وأن نبلغ مستوى التنمية الذي يمكننا من القدرة على الصمود.

حين تلقي نظرة على عام ٢٠٢٠ نجد هناك رؤية مشتركة مفادها أنه يجب على الأمم المتحدة، ونحن نتجه إلى المستقبل، أن تفعل المزيد لتيسير عكس مسار فقدان المكاسب الإنمائية نتيجة لتلك الأزمات المتعددة. يجب على المنظمة أن تعجل بالجهود الرامية إلى مساعدة البلدان على التنفيذ الكامل لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ويجب أن تواصل القيام بدور حاسم في انتشال الملايين من براثن الفقر، ومكافحة تغير المناخ، وضمان صحة البحار والمحيطات للجيل القادم، والمساعدة في تحقيق رؤية الدول الجزرية الصغيرة النامية على النحو المبين في إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا).

إن الاجتماعات الرفيعة المستوى المقبلة بشأن المحيطات والطاقة والتنوع البيولوجي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومؤتمر القمة

ويشمل الشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن، بغية العمل من أجل مستقبل مستدام. وسيتم بذل جهود إضافية لتشجيع المزيد من التفاهم والتسامح والإحساس بالانتماء إلى المجتمع والمصير المشترك بين شعوبنا.

وفي دعما لعمل الأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين تشمل جهودنا غرس ثقافة منع نشوب النزاعات من أجل مجتمع سلمي وصامد وشامل وصحي ومتناغم. وإلى جانب الأمم المتحدة، تلتزم الرابطة التزاماً قوياً أيضاً بالانخراط مع شركائها في الحوار والشركاء الآخرين في جميع أنحاء العالم في تعزيز ثقافة السلام والاستقرار والازدهار من خلال صكوك رئيسية أخرى مثل معاهدة الصداقة والتعاون في جنوب شرق آسيا، ومعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا، وآليات تقودها الرابطة مثل مؤتمر قمة شرق آسيا، والمنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، والاجتماع الموسع لوزراء دفاع دول الرابطة.

وفي الواقع، تعهداتنا الإقليمية سوف تسهم بالتأكيد في عمل الأمم المتحدة. ونتطلع في هذا الصدد إلى توطيد الشراكة الشاملة بين الرابطة والأمم المتحدة من خلال خطة العمل لتنفيذ الإعلان المشترك بشأن الشراكة الشاملة بين الرابطة والأمم المتحدة للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٥.

ولذلك نشيد بالأمين العام، إلى جانب مكتب رئيس الجمعية العامة، على الجهود المتواصلة لعقد اجتماعات سنوية مع الرابطة خلال الدورات العادية للجمعية العامة من أجل زيادة تعزيز الشراكة.

وتظل الرابطة ملتزمة بدعم تعددية الأطراف التي تستند إلى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والمثبتة في القانون الدولي. وسنواصل التشديد على أهمية اتباع نهج متعدد الأطراف في التصدي للتحديات الناشئة وتكوين بنية متعددة الأطراف أكثر فعالية وقائمة على القواعد وقادرة على معالجة القضايا الإقليمية والعالمية الملحة.

**السيدة حسين (ملديف) (تكلمت بالإنكليزية):** يشرفني أن أدلى

بهذا البيان باسم تحالف الدول الجزرية الصغيرة.

بشأن العمل العالمي المتعلق بتغير المناخ. ولذلك يرحب التحالف بجهود الأمين العام الرامية إلى المناصرة القوية لقضية تغير المناخ طوال سنة ٢٠٢٠ الحافلة بالتحديات، والآن في عام ٢٠٢١، بما في ذلك من خلال مؤتمر قمة الطموح المناخي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠ ومن خلال بيان رئيس الجمعية العامة قبل بضعة أيام فقط في مؤتمر قمة التكيف مع تغير المناخ.

وإذا نظرنا إلى مسار الانبعاثات العالمية استناداً إلى التعهدات الحالية المبينة في المساهمات المحددة وطنياً المقدمة إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، فإننا بعيدون جداً عن الطريق الذي نحتاج إليه للحفاظ على ارتفاع درجة الحرارة العالمية متوافقاً مع هدف درجة الحرارة الطويل الأجل لاتفاق باريس بشأن تغير المناخ، أي ١,٥ درجة مئوية. وسنواصل في هذا الصدد الاعتماد على قيادة الأمين العام لمناصرة الطموح المناخي والتمويل المتعلق بالمناخ، بما في ذلك استخدام برنامجه للنهوض بمواءمة السياسات الاقتصادية العالمية والتمويل مع اتفاق باريس وأهداف التنمية المستدامة.

واستشرافاً للمستقبل، سنعتمد خلال الأشهر القليلة القادمة على قيادة الأمين العام لمواصلة ضمان سماع أصوات الفئات الأكثر ضعفاً، بما في ذلك خلال مؤتمر القمة الذي أعلن عنه مؤخراً لقادة العالم في ٢٢ نيسان/أبريل - يوم الأرض - الذي سيستضيفه الرئيس بايدن، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية. ونرحب أيضاً بقيادة الأمين العام في النظر إلى قطاع الطاقة في إطار حوار الأمم المتحدة الرفيع المستوى بشأن الطاقة في أيلول/سبتمبر من هذا العام.

ولتحقيق هدف درجة الحرارة على المدى الطويل الذي ينص عليه اتفاق باريس، سيحتاج العالم إلى إزالة الكربون التحويلي في جميع القطاعات. وكما أشارت نائبة الأمين العام في العام الماضي، يتمتع تحالف الدول الجزرية الصغيرة النامية بسلطة معنوية فريدة لدعوة الجهات الرئيسية التي تخرج منها الانبعاثات إلى الاضطلاع بمسؤولياتها وتحويل اقتصاداتها. إننا نتطلع إلى التعاون في جميع تلك الجهود.

للنظم الغذائية، على سبيل المثال لا الحصر، هي ذات أهمية للدول الصغيرة، ويمكن للأعضاء أن يطمئنوا إلى مشاركتنا على أعلى مستوى ممكن. ويجب أن نؤكد على أن هناك الآن حاجة ملحة إلى أن تكون نتائج تلك الاجتماعات الرفيعة المستوى عملية ومؤثرة بالنسبة للدول الصغيرة.

إن رؤية رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة أفضل وأقوى يجب أن تكون شاملة للدول الجزرية الصغيرة النامية. ودعمه السابق لتحالف الدول الجزرية الصغيرة دليل على التزامه بضمان عدم تخلف أي بلد عن الركب. وإذا نتطلع الرابطة إلى عام ٢٠٢١ فإنها تود التأكيد على الحاجة إلى الدعم المالي والإئتماني للدول الأعضاء فيها. إن اقتصاداتنا تعاني من التداعيات الاقتصادية الناجمة عن كوفيد-١٩ ويجب على منظومة الأمم المتحدة أن تلبي احتياجاتنا.

وينبغي أن تشمل هذه التلبية منظومة الأمم المتحدة الإنمائية التي تقدم دعماً مصمماً وأن تعطي المصارف الإنمائية متعددة الأطراف الأولوية لتصدي الدول الجزرية الصغيرة النامية لهذه الأزمة، فضلاً عن دعم إضافي من الشركاء الإنمائيين. وباختصار، نود أن نؤكد من جديد على الحاجة إلى وضع قياس مناسب للتنمية يتيح لدولنا الصغيرة الحصول على تمويل ومنح خاصة تساعدنا في مساعيها لتحقيق تنمية أكثر استدامة.

إن قضية كوفيد-١٩ تستحق أن يتكرر ذكرها مرة أخرى. فحين يتعافى العالم يجب أن يكون التعافي عادلاً وشاملاً. وحين يقوم العالم بالتطعيم يجب أن تكون الدول الجزرية الصغيرة النامية في صميم الجهود الرامية إلى تخليص العالم من كوفيد-١٩. ينبغي أن يكون تعافي الدول الجزرية الصغيرة النامية تعافياً يجعلنا صامدين أمام صدمات المستقبل. وينبغي أن يتماشى تعافينا مع شعار "إعادة البناء بشكل أفضل".

ويجب على الأمم المتحدة أن تواصل الاضطلاع بدور حاسم في المناقشات المتعلقة بتغير المناخ من خلال اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والتي تشكل الركيزة للكثير من المناقشات

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن

الاتحاد الأوروبي.

نحن نتطلع بشغف إلى التوصيات المتعلقة بكيفية النهوض

بجدول أعمالنا المشترك وتحسين الإدارة العالمية للمشاعات العالمية قبل نهاية هذه الدورة. ونشجع الأمين العام على إجراء مناقشات حول الموضوع مع أكبر عدد ممكن من أصحاب المصلحة وأن يكون طموحا وجريئا في تقديم توصياته. وبوسع الأمين العام التعويل على المشاركة البناءة من الاتحاد الأوروبي.

(تكلم بالإنكليزية)

لا يزال التصدي الشامل لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على رأس أولوياتنا. وتتمثل الأولوية الفورية في ضمان الوصول العالمي الشامل والعادل والأمن والميسر إلى لقاحات كوفيد-19 وتوزيعها بشكل عادل، مع إعطاء الأولوية لأشد الفئات ضعفاً وعدم ترك أحد خلف الركب. وعلى الرغم من أن بلدان الاتحاد الأوروبي كانت من بين أكثر البلدان تضرراً من كوفيد-19 إلا أن التضامن الدولي كان منذ اليوم الأول جزءاً لا يتجزأ من استراتيجيتنا الخاصة باللقاحات، وذلك استناداً إلى الاقتناع بأن أحداً لن يكون آمناً حتى يصبح الجميع آمنين.

ولهذا السبب نحن من أشد المؤيدين لمرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي، والذي نراه أفضل سبيل للتضامن الدولي من أجل اللقاحات. وقد ساعد الاتحاد الأوروبي في إنشاء مرفق كوفاكس وموله بأكثر من بليون دولار حتى الآن. إننا نرحب ترحيباً حاراً بإعلان الولايات المتحدة الانضمام إلى المبادرة، ويشجعنا أن نسمع أن المرفق على الطريق الصحيح لتسليم ما لا يقل عن بليون جرعة بحلول نهاية عام ٢٠٢١، بما في ذلك ١,٣ بليون جرعة على الأقل إلى ٩٢ بلداً من البلدان المنخفضة الدخل.

كما أن التضامن العالمي يستتبع التصدي للأزمة الاجتماعية والاقتصادية الحادة التي أوجدها الجائحة، والتي أثرت بشكل غير متناسب على البلدان النامية والفئات الضعيفة. والمبادرة التي أطلقها

السيد غونزالو (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): أدلي بهذا

البيان باسم الاتحاد الأوروبي والدول الـ ٢٧ الأعضاء فيه. تؤيد هذا البيان البلدان المرشحة لعضوية الاتحاد، وهي جمهورية مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وصربيا وألبانيا وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل البوسنة والهرسك، فضلاً عن جمهورية مولدوفا.

وأشكر الأمين العام على إطلاعنا على تقريره بشأن الإجراءات

التي اتخذتها المنظمة خلال الدورة السابقة (A/75/1) وعلى عرضه لأوليوياته في السنة الحرجة المقبلة. نحن نعتبر التقرير تذكرة هامة بالعمل الواسع النطاق الذي لا غنى عنه من قبل الأمم المتحدة، ونرحب بتطور التقرير ليصبح شكله أكثر سهولة للقارئ. ونظراً للرابطة الوثيقة بين العمل الذي تم بالفعل والأوليويات المقبلة، نقترح أن يتضمن التقرير كلا البعدين في المستقبل.

ونحن نقدر استمرار تقاني الأمين العام وقيادته القويين في جعل

المنظمة تتضافر في ظل ظروف بالغة الصعوبة وأن تظل تركز على تحدياتنا العالمية الأكثر إلحاحاً. كل هذه التحديات يتناولها الإعلان المتعلق بالاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة. هذا الإعلان، إلى جانب خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، ينبغي أن يكون بمثابة خارطة طريق للمضي قدماً، وينبغي أن يكون تنفيذه أولوية خلال هذه الدورة.

(تكلم بالفرنسية)

ونحن نشاطر تماماً الاقتناع الوارد في صميم هذا الإعلان بأن

التحديات العالمية العديدة التي نواجهها لا يمكن حلها إلا من خلال تعددية الأطراف الشاملة التي تكون الأمم المتحدة محوراً. ومن أجل الحفاظ على فعالية أداء الأمم المتحدة، يجب أن نواصل تنفيذ عملية الإصلاح التي قادها الأمين العام باقتدار، وأن نضمن التمويل الكافي والمستدام لتمكين المنظمة من أداء دورها الحيوي.



يؤيد التنفيذ الفعال لدعوة الأمين العام إلى العمل بشأن حقوق الإنسان. ونؤيد عقد اجتماع للجمعية العامة في وقت قريب من الذكرى السنوية الأولى لهذه الدعوة. ومن العناصر الهامة الواردة في هذه الدعوة الالتزام بتعزيز حماية المدافعين عن حقوق الإنسان.

في نيويورك، لا تزال الوكالات غير الحكومية تواجه عقبات أمام المشاركة في الفعاليات الرئيسية، بينما تواجه الوكالات التي تعمل مع الأمم المتحدة في الميدان تهديدات وأعمال انتقامية متزايدة. نحن نعول على قيادة الأمين العام لتنفيذ استراتيجية على نطاق الأمم المتحدة لتعزيز وحماية المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان.

وسيطل الاتحاد الأوروبي أيضا ملتزما التزاما قويا بتعزيز نظامنا القائم على القواعد، وضمان الامتثال لسيادة القانون ودعمنا المستمر لتحقيق المساءلة ومكافحة الإفلات من العقاب، بما في ذلك عن طريق المحكمة الجنائية الدولية. يجب أن يظل كل ذلك في صميم عمل الأمم المتحدة.

وفي متابعة ملموسة لدعوة الأمين العام من أجل السلام في الداخل - وهي واحدة من موجزات السياسات الممتازة التي قدمها في الربيع الماضي استجابة لكوفيد-١٩ - ساعد الاتحاد الأوروبي في إنشاء مجموعة جديدة من الأصدقاء للقضاء على العنف ضد النساء والفتيات. تضم المبادرة بالفعل حوالي ٩٠ عضوا، وأنا أشجع الجميع هنا على الانضمام إليها. فلا تزال النساء والفتيات الهدف الرئيسي للعنف الجنسي والجنساني. وفي الواقع المشاركة الكاملة للنساء والفتيات وتمكينهن في عملية إعادة البناء على نحو أفضل وتحقيق الركائز الثلاث للأمم المتحدة أمر أساسي.

ومن الأولويات العليا الأخرى سد الفجوة الرقمية. فقد أبرزت الأزمة الحالية مدى أهمية التكنولوجيات الرقمية لمجتمعنا واقتصادنا. مع بقاء نصف سكان العالم تقريباً خارج شبكة الإنترنت، أصبح الاتصال بالشبكة الآن أكثر أهمية من أي وقت مضى. ولذلك فإن تعافينا من كوفيد-١٩ يجب ألا يعيد البناء بشكل أفضل وأكثر مراعاة

الأمين العام مع كندا وجامايكا في أيار/مايو الماضي تحت مظلة تمويل التنمية، والتي أصبح الاتحاد الأوروبي يشارك فيها بقوة، كانت موضع ترحيب كبير، ونحن على استعداد لمتابعة التوصيات الملموسة جدا بشأن كيفية معالجة الديون العالمية المتزايدة وتقديم حلول تمويلية.

ومن شأن إنجاح هذه المبادرة أن يعني أيضا إحراز تقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، التي عانى تنفيذها من انتكاسة بسبب الجائحة. ويتعين علينا أن نكثف جهودنا خلال العقد الحاسم من العمل لضمان عدم إهدار التقدم المحرز. كما أن هذه الجائحة الحالية قد أدت إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي القائم. ولذلك نرحب بطموح الأمين العام المتمثل في تحويل النظم الغذائية وننتطلع إلى عقد مؤتمر قمة للنظم الغذائية جيد الإعداد في أيلول/سبتمبر.

وكما قال الأمين العام مؤخرا في دافوس، فإن تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي هما أزمتان وجوديتان، وسيكون عام ٢٠٢١ عاما حاسما للعمل العالمي، مع عقد مؤتمرين رئيسيين للأطراف في غلاسكو وكونمينغ. لقد شهدت الأشهر الماضية التزامات قوية من العديد من زعماء العالم بضمان الحياد المناخي بحلول عام ٢٠٥٠. وعكس اتجاه فقدان التنوع البيولوجي بحلول عام ٢٠٣٠. ندعو الجميع إلى الانضمام إلى سباق جديد نحو القمة.

يجب أن نقلب الوضع من خلال تنفيذ اتفاق باريس. واسمحوا لي أن أرحب ترحيبا حارا بأصدقائنا الأمريكيين في هذا الصدد. يجب علينا أن نغير الأوضاع بالاتفاق على إطار عالمي طموح للتنوع البيولوجي لما بعد عام ٢٠٢٠ والانتهاج من التفاوض على صك دولي ملزم قانونا بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام. ونرحب بجميع المبادرات الرامية إلى تقديم مساهمات ملموسة في تلك العمليات، مثل الاجتماع الرفيع المستوى في ستوكهولم زائد ٥٠ الذي سيعقد في السويد في حزيران/يونيه ٢٠٢٢. كما نقر الانخراط المستمر للأمين العام في دفع جدول أعمال المحيطات قدما.

حقوق الإنسان والحريات الأساسية هي مجال آخر من مجالات الاهتمام الرئيسية، والتي تفاقمته بفعل كوفيد-١٩. إن الاتحاد الأوروبي

أيضا إلى المشاركة في الاستعراض المقبل للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب تحت القيادة القديرة للميسرين المشاركين.

وأخيرا، نرحب باستعداد الأمين العام للاضطلاع بولاية ثانية. وسنشرك بشكل بناء في العملية ما أن يتم إطلاقها رسميا. وبوسع الأمين العام بالتأكيد أن يعول على استمرار دعم الاتحاد الأوروبي الكامل والبناء في التعامل مع أولوياتنا المشتركة.

**السيد موسى (جيبوتي) (تكلم بالإنكليزية):** يشرفني أن أدلى بهذا البيان بشأن تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/75/1) باسم مجموعة الدول الأفريقية.

في البداية، أود أن أشاطركم شواغلنا بشأن استفحال التحديات العالمية التي تتجاوز الحدود، وتضائل الدعم لتعددية الأطراف، والأهم من ذلك جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وتأثيرها المدمر على الاقتصاد العالمي، خاصة في أفريقيا.

لقد أكدت المجموعة الأفريقية على الدوام أنه، فيما يتعلق بإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، يجب أن تكون الفوائد المتأنتية واضحة ومادية وملموسة. ودعما منا للأولويات الأفريقية، نرحب بجهود منظومة الأمم المتحدة في مساعدة أفريقيا على تحقيق التنمية المستدامة. إلا أننا، ومع انتشار جائحة كوفيد-19، نحث على زيادة الاستثمار في أفريقيا والاستدامة والتنمية. لقد كشفت جائحة كوفيد-19 عن نقاط ضعف في أنظمتنا الوطنية والإقليمية والعالمية من حيث عدم المساواة، وعدم كفاية التغطية الصحية والحماية الاجتماعية، وعدم الاستعداد لمواجهة الكوارث والأزمات المتصلة بالمناخ.

إن أفريقيا تواجه أسوأ ركود اقتصادي تشهده منذ ٢٥ عاما، ويُعزى ذلك إلى حد كبير لهذه الجائحة. لقد أثرت جائحة كوفيد-19 سلبا على عملية تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك تحقيق الغايات المحددة لهذه الأهداف. ونحن حاليا نحتاج إلى موارد إضافية لتمكين الاقتصادات النامية من التصدي الفعال، ليس فقط لمواجهة

للبيئة فحسب، بل ويجب أيضا أن يكون بقدره رقمية أكبر. ومن شأن ذلك أن يساعد أيضا على تسريع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

إن خارطة الطريق للتعاون الرقمي (A/74/821)، التي ساهم فيها الاتحاد الأوروبي بقوة، تمثل إسهاما بالغ الأهمية في هذا الصدد، ونحن نؤيد التنفيذ الكامل لها. واسمحوا لي أيضا أن أشدد على أهمية دعم النموذج الحالي المفتوح والشامل واللامركزي لإدارة الإنترنت بمشاركة الجهات المعنية المتعددة.

إن العالم يناضل مع تحديات عديدة للسلم والأمن. ونحن بحاجة إلى استجابة متكاملة من منظومة الأمم المتحدة بأسرها. ونكرر في هذا السياق مرة أخرى دعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي. يجب علينا أن نعزز جهودنا المشتركة نحو بناء السلام واستدامته، تدعنا في ذلك الموارد المناسبة. ولقد كان نجاح المؤتمر الرفيع المستوى لتجديد موارد صندوق بناء السلام، الذي استضافه الأمين العام في وقت سابق من هذا الأسبوع، موضع ترحيب كبير في هذا الصدد.

وفي الوقت نفسه نحن نؤيد تماما الأمين العام في شواغله بشأن استمرار تآكل الهيكل الدولي لتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار، والذي تشكل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية فيه. إن تنفيذها الكامل أمر حاسم، وكذلك عقد مؤتمر ناجح لاستعراض معاهدة عدم الانتشار هذه، والذي يحشد الاتحاد الأوروبي من أجله حشدا كاملا. يجب ألا تُستخدم الجائحة الحالية ذريعة لوقف نزع السلاح أو عكس مسار الإنجازات السابقة، بل هو بالأحرى سبب للمضي قدما فيه.

كما نؤكد من جديد التزامنا الثابت بخطة العمل المشتركة الشاملة، والتي هي عنصر رئيسي آخر في الهيكل العالمي لعدم الانتشار النووي. إننا نرحب بتصريحات الرئيس بايدن الإيجابية بشأن خطة العمل المشتركة الشاملة، ونتطلع إلى العمل مع الإدارة الأمريكية الجديدة والشركاء الآخرين في هذا الصدد. ويتطلع الاتحاد الأوروبي



للاقتصادات الفقيرة، والهياكل الأساسية، والتنمية، والتجارة، ونقل التكنولوجيا، والاتصالات الرقمية، والبيانات والإحصاءات القوية والجيدة النوعية، والرعاية الصحية، والتعليم، والعمالة، خاصة للشباب والنساء.

ويمكن تحقيق الكثير من خلال الاستفادة من الأطر، بما في ذلك خطة عام ٢٠٦٣: أفريقيا التي نصبو إليها ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، التي تتطوي على إمكانات كبيرة لتحويل اقتصاد أفريقيا وتميئتها الاجتماعية. ولذلك نؤكد على ضرورة الإسراع في تنفيذ إجراءات الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في إطار تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

في الختام، نرحب بالتدابير التي اتخذتها المنظمة من أجل الحفاظ على المساواة بين الجنسين بين كبار المديرين وتعزيز التمثيل الجغرافي. مع ذلك، وبينما ترحب المجموعة الأفريقية بالتعليمات الإدارية الداخلية التي وضعها الأمين العام والمواد التوجيهية الأخرى التي تهدف إلى توعية جميع موظفي الأمم المتحدة بأهمية مكافحة التمييز والتحرش، بما في ذلك التحرش الجنسي، وإساءة استعمال السلطة، فإننا نؤكد على ضرورة التوصل إلى تمثيل جغرافي عادل على جميع مستويات المسؤولية داخل منظومة الأمم المتحدة، والاستفادة من التقدم المحرز حتى الآن وتكثيف الجهود التنظيمية الرامية إلى التنفيذ الصارم والحاسم لجميع التدابير اللازمة للكشف عن أي شكل من أشكال العنصرية أو التمييز العنصري، وكذلك أي أشكال أخرى من التعصب في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة، وردعها والقضاء عليها.

**السيدة مايترا (الهند) (تكلمت بالإنكليزية):** نشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش على تقريره الشامل (A/75/1) عن عمل المنظمة وعلى إحاطته اليوم (انظر A/75/PV.51) بشأن أولوياته في المستقبل. ونحن ممتنون أيضاً لرئيس الجمعية العامة على مواصلة ابتكار صيغة تفاعلية للأسئلة والأجوبة في هذه الدورة. لقد أتاح لنا الاجتماع الذي عقد في وقت سابق اليوم الاستماع إلى مجموعة من الآراء والملاحظات من الدول الأعضاء، وهو أمر مفيد جداً.

الجائحة، ولكن أيضاً للتعافي وإعادة البناء بشكل أفضل وعدم ترك أحد خلف الركب.

لقد تحمل نسيجنا الاجتماعي والثقافي وطأة الجائحة. وبصفة خاصة عانى أطفالنا من خسائر لا حصر لها بسبب عدم التحاقهم بالمدارس. إن ابتكار التعلم الافتراضي في المنازل ليس متاحاً إلا لعدد قليل. وأصبح سد الفجوة الرقمية أولوية لنا جميعاً.

تشدد المجموعة الأفريقية على أن أفريقيا في حاجة ماسة إلى الحصول على تمويل كافٍ ومستدام ويمكن التنبؤ به للتصدي للتحديات التي يشكلها كوفيد-١٩ وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. علاوة على ذلك، أثر كوفيد-١٩ سلباً على توفير الرعاية الصحية ونظمها في أفريقيا. ولذلك هناك حاجة إلى بذل جهود عالمية منسقة لمكافحة هذه الجائحة، بما في ذلك توافر لقاحات كوفيد-١٩ وإمكانية الحصول عليها وتكلفتها الميسورة. وثمة حاجة إلى إزالة الاختناقات اللوجستية في الحصول على اللقاحات وتوزيعها، وكذلك الأدوية، في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً.

ومع تزايد الإجراءات الأحادية، أصبح العالم أكثر تشرذماً واستقطاباً. ونلاحظ بقلق بالغ أن المفاوضات الدولية بشأن المسائل البالغة الأهمية لأفريقيا تزداد تعقيداً في الوقت الراهن، بما في ذلك المسائل الأساسية المتصلة بتمويل التنمية المستدامة والصحة العالمية من أجل تعزيز النظم الصحية الوطنية ومعالجة هذه الأزمة العالمية بالشكل المناسب، وهي الأزمة التي لا تعترف بالحدود أو الدول.

إن تعددية الأطراف هي أكثر الآليات فعالية للعمل الجماعي. فالمسألة لا تتعلق فقط بمواجهة التهديدات المشتركة، مثل تغير المناخ والهجرة والديون الوطنية المتزايدة وعدم المساواة. إن تعددية الأطراف تتعلق باغتنام الفرص المشتركة. ولدينا الآن فرصة لإعادة البناء بشكل أفضل من الماضي، وذلك بهدف بناء اقتصادات ومجتمعات شاملة وعادلة ومستدامة. ويمكن للتعاون العالمي بجميع أشكاله وعلى جميع المستويات أن يحفز الإجراءات المشتركة والشرَكَات في مجالات الأمن الغذائي، والتنمية الزراعية، والاقتصاد الأزرق، والتحول الهيكلي

مرافق مستشفيات حفظ السلام التابعة لها في غوما لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفي جوبا لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان.

بالإضافة إلى ذلك، قدمت الهند المساعدة الطبية إلى أكثر من ١٥٠ بلداً، وتعهدت بتقديم ١٥ مليون دولار إلى التحالف العالمي للقاحات والتحصين، وقامت بتفعيل صندوق الطوارئ التابع لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي والمنشأ للتصدي لجائحة كوفيد-١٩ بمساهمة أولية قدرها ١٠ ملايين دولار. كما تعهدنا بالمساهمة بمبلغ مليون دولار لصندوق رابطة أمم جنوب شرق آسيا للمنشأ للتصدي لجائحة كوفيد-١٩. ونكرر تأكيد التزامنا بمواصلة دعمنا لمبادرة الأمين العام الرامية إلى تعزيز التضامن العالمي والتصدي المنسق للجائحة.

إن عجزنا عن التصدي بجدية للإرهاب - والذي هو أخطر الآفات التي تواجهها الدول والمجتمعات منذ الحرب العالمية الثانية - يلقي ظلالاً من الشك على أهمية المنظمة بالنسبة إلى الشعوب ذاتها التي يلزمنا ميثاق الأمم المتحدة بحمايتها. لم تتفق الأمم المتحدة بعد على تعريف موحد للإرهاب، ناهيك عن صياغة سياسة متماسكة وجيدة التنسيق للتصدي له وتفكيك الشبكات التي تقوم بتمكينه. لقد خذلنا أنفسنا بمواصلة المماثلة في إبرام اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب الدولي.

إن الهند مساهم رئيسي في العمل المناخي، ونحن على الطريق الصحيح للوفاء بالتزاماتنا. نتطلع إلى الحوار الرفيع المستوى بشأن الطاقة الذي سيعقد في وقت لاحق من هذا العام. ونحن فخورون بترشيحنا لأن نكون نصيراً عالمياً لموضوع التحول في مجال الطاقة من أجل تسريع تحقيق الهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة. وقد شهدنا مؤخراً الاتجاه المتمثل في تحديد أهداف جديدة لأنفسنا لعام ٢٠٥٠ أو عام ٢٠٦٠، ولكن قبل أن نفعل ذلك من المهم أن نكفل أولاً الوفاء بالتزاماتنا السابقة التي تعهدنا بها بموجب اتفاق باريس بشأن تغيير المناخ واستعراضها. إن التركيز غير المتناسب على التخفيف

يقدم لنا تقرير الأمين العام سرداً مقلقاً لمشهد عالمي معقد ومتغير باستمرار ويسلط الضوء على خطة غير مكتملة للتنمية والإصلاح. إننا نشاطر الأمين العام قناعته بأن منظمة أمم متحدة حيوية وموثوقة وفعالة هي حصن منيع ضد الضغوط التي يواجهها النظام العالمي. إننا نرحب بمبادرات الأمين العام لتحديث وإصلاح الأمانة العامة وجعل الأمم المتحدة ملائمة للغرض منها، بما في ذلك عن طريق تبسيط هيكل السلام والأمن وتحقيق المساواة بين الجنسين ومعالجة الاستدامة المالية للمنظمة.

وستواصل الهند دعم الأمين العام في تنفيذ هذه المبادرات، بما في ذلك عن طريق التبرعات، حسب الاقتضاء، ونثني على إدارة الأمين العام لتصدي الأمم المتحدة لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩). وفي حين شهد العالم مكاسب كبيرة في مجال استئصال الفقر في العقد الماضي إلا أن جائحة كوفيد-١٩ الكارثية تهدد بعكس مسار المكاسب التي تحققت، وسيكون نحو ٧٠ مليون شخص قد دفعوا إلى براثن الفقر في عام ٢٠٢٠ وحده.

وسيظل تصميم استراتيجيات فعالة لاستئصال الفقر تحدياً مستمراً للبشرية في عقد العمل. كما أننا نرحب بالجهود المبذولة لتعزيز شراكة الأمم المتحدة مع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة من خلال مبادرة العمل من أجل حفظ السلام. وبوصفنا أحد المساهمين الرئيسيين بقوات فإننا نقدر إعطاء الأولوية للجهود الرامية إلى زيادة عدد النساء في صفوف الأفراد النظاميين، وكذلك تشجيع إشراك المرأة بشكل مفيد في عمليات السلام. إننا نحیی ذكری حفظة السلام والعاملين في المجال الإنساني الذين جادوا بأرواحهم في العام الماضي لخدمة الأمم المتحدة ومحاولة تحسين حياة الآخرين.

وتقوم الهند بدورها في تعزيز التضامن العالمي والتصدي لجائحة كوفيد-١٩. فمع انتشار الجائحة في جميع أنحاء العالم لم تحد الهند من نطاق مشاركتها مع بقية العالم في مجال بناء السلام والتصدي الفوري الأكثر إلحاحاً لكوفيد-١٩. على سبيل المثال، واستجابة لنداء من الأمين العام، قامت الهند على الفور بنشر فريقين طبيين في

إن الجائحة تتسبب في طائفة كبيرة من الاضطرابات، بما لها من آثار صحية واجتماعية واقتصادية ومالية خطيرة، وعلى حقوق الإنسان، ولكن هناك أيضا قدرة هائلة على الصمود والابتكار والشعور بالانتماء إلى المجتمع التي يمكن الاستفادة منها في تجاوز الأزمة. وبغية التصدي للتحديات الماثلة أمامنا بطريقة منهجية وشاملة، يجب أن تستند جهودنا إلى منظور حقوق الإنسان وأن تسترشد بالوعي بفجوة عدم المساواة الآخذة في الاتساع.

لقد أعطى المجتمع الدولي نفسه الأدوات المناسبة للقيام بذلك من خلال خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة - وهي البرنامج الأكثر طموحا وشمولا لإعمال حقوق الإنسان الذي تم وضعه على الإطلاق. إن أهداف التنمية المستدامة هي الخطة لمعالجة الأزمة الصحية غير المسبوقة، وإعادة ملايين الأطفال إلى المدارس، ودعم أفقر الناس وأكثرهم ضعفاً أولاً، ووقف جائحة الظل، أي زيادة العنف المنزلي، والذي يُمارس معظمه ضد النساء والأطفال.

لقد كانت الجائحة أيضا درساً هاماً، وأحيانا مؤلماً، بشأن أهمية الثقة في المؤسسات. إن أهداف التنمية المستدامة توجهنا إلى بناء مؤسسات فعالة وقابلة للمساءلة وشاملة للجميع. في العديد من الأماكن يشهد العالم حالياً نضالات شجاعة من أجل حرية التعبير والعدالة والمشاركة السياسية، وانتفاضات ديمقراطية ضد الفساد والمحسوبية والحكم الاستبدادي. لا يمكن أن تتحقق التنمية المستدامة في منأى عن السلم والأمن؛ وهذا المبدأ مكرس بقوة في تصميم ومضمون أهداف التنمية المستدامة، وهو اليوم بحاجة إلى دعمنا الجماعي أكثر من أي وقت مضى.

لقد أدى التوتر المتزايد بين البشرية والطبيعة إلى حالة الطوارئ المناخية اليوم. كما أنه تجلى في تزايد خطر الأمراض الحيوانية المنشأ، وفقدان التنوع البيولوجي، وتزايد التصحر، ضمن أمور أخرى. علينا أن نُعيد تقويم علاقتنا مع كوكبنا بطريقة مستدامة، وعلى النحو الذي يشجعه نهج الصحة الواحدة الشامل. وهذه مسألة تتعلق بالتنمية المستدامة وحقوق الإنسان بقدر ما هي حاجة أمنية. إن الأمين العام،

من آثار تغير المناخ مع عدم التركيز على التكيف والموارد الجديدة والإضافية للتمويل المتعلق بالمناخ سيكون مضرًا بالبلدان النامية.

إن فعالية أي مؤسسة وأهميتها وطول بقائها تكمن في طابعها الدينامي وقدرتها على التكيف مع الزمن المتغير. وما دامت الأجهزة الرئيسية لهذه المنظمة راسخة في هيكل إداري متجمد في حقبة ماضية ستظل أزمة الشرعية والأداء قائمة. لقد مرت أربعة عقود على إدراج إصلاح مجلس الأمن في جدول أعمال الجمعية العامة. وحيث تبلغ الأمم المتحدة ٧٥ عاماً، دعونا نسعى جاهدين لضمان أن تكون هذه السنة المتميزة السنة التي يُحرز فيها أخيراً بعض التقدم الملموس فيما يتعلق بمجلس أمن وأمم متحدة يجسدان واقع العالم المعاصر.

**السيد شبارير (ليختنشتاين) (تكلم بالإنكليزية):** منذ أكثر من عام الآن والعالم يعيش مع جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩). الكثير من الناس هنا في مدينة نيويورك وفي بلدي عانوا الإجهاد والمشقة والمرض والفجيرة. إن تضامنا كمجتمع عالمي يتعرض للاختبار، وكذلك قدرة منظمتنا على الاستجابة. منذ الاستجابة السياسية المبكرة من قبل الجمعية العامة في قرارها ٧٤/٢٧٠ للعمل التنفيذي للأمم المتحدة الذي تقوده منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأغذية العالمي وغيرهما، سجلت منظومة الأمم المتحدة علامات إيجابية طوال فترة الجائحة، بينما من الواضح أن هناك مناقشة متعمقة للدروس المستفادة، وخاصة في الأيام الأولى من انتشار الجائحة.

ولكن منظومة الأمم المتحدة كانت عموماً منارة للإجراءات العملية القائمة على العلم وصوتا للعقل والتضامن في أوقات التضليل والمعلومات الخاطئة والشعبوية والنزعات القومية. ويستحق الأمين العام منا الشناء بصفته المدير الرئيسي للالتزامات، ونرحب بموجز الأولويات لعام ٢٠٢١ الذي قدمه اليوم. إن هذه الأزمة، مع تصدعاتها المجتمعية العميقة، جعلت العالم يتجه صوب الأمم المتحدة، وليس بعيداً عنها. إن الأمم المتحدة أكثر أهمية من أي وقت مضى، ويجب أن نبذل كل ما في وسعنا لتحقيق التوقعات الكبيرة.

جانب الدول التي تشاطرها الرأي، إلى التكليف بإجراء مناقشة في الجمعية العامة بشأن كل حالة من الحالات يمنع استخدام حق النقض مجلس الأمن من التصرف فيها.

لقد أشار الأمين العام إلى انعدام الثقة في المؤسسات باعتباره التحدي الرئيسي لسيادة القانون والتقدم نحو تحقيق أهدافنا المشتركة للتنمية المستدامة. كان ذلك قبل الجائحة، وعلى الأرجح أن التحدي قد ازداد حدة منذ ذلك الحين. يتعين بناء الثقة في كثير من الأحيان بشق الأنفس وعلى حساب الجهود الجماعية الكبيرة، ولكن غالباً ما تتلاشى الثقة بسرعة أكبر. إن مفتاح المرونة لإيمان المجتمع بهيكل الإدارة هو المشاركة والمساءلة. يتعين على الأمم المتحدة أن تأتي إلى الشعوب وأن تكفل مشاركة المجتمع المدني في عملها مشاركة ذات مغزى. وهناك ضرورة وإمكانية كبيرتان للتحسين في هذا المجال، لا سيما إزاء خلفية تجربتنا الأخيرة خلال الجائحة. إننا بحاجة إلى أمم متحدة مسؤولة وأمم متحدة تكفل المساءلة.

فعلى مدى العقود الماضية بلغت الأمم المتحدة آفاقاً جديدة في إنشاء آليات للعدالة الدولية، مما أضفى الطابع المؤسسي على سيادة القانون فوق حكم القوة. إن عمل تلك الآليات يتطلب الدعم الصريح والقاطع من قيادة الأمم المتحدة والدول على حد سواء.

وتظل ليختشتاين ملتزمة بهذه القضية، وذلك لأننا نعتقد أنها تدخل في صميم مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها والتحديات التي نواجهها بشكل جماعي في المستقبل.

**السيدة تانغ (سنغافورة) (تكلمت بالإنكليزية):** يود وفد بلدي أن يشكر رئيس الجمعية العامة على عقد هذه الجلسة لإتاحة الفرصة لنا لإجراء هذه المناقشة الهامة، ونود أيضاً أن نشكر الأمين العام على إحاطته التي قدمها في وقت سابق من هذا الصباح بشأن أولوياته للسنة المقبلة.

وأود أن أشير إلى عدة نقاط بالإضافة إلى النقاط التي أشار إليها وفد بلدي خلال الجزء التفاعلي في وقت سابق.

شأنه شأن كثيرين من الأعضاء المخلصين في مجتمعاتنا، قد أظهر قيادة قوية في دعوة العالم إلى تغيير مساره.

يجب الالتفات إلى هذه الدعوات من جانب أولئك الذين يتحملون مسؤوليات كبيرة، سواء كانوا مصدراً رئيسياً لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون أو كانوا أعضاء دائمين في مجلس الأمن. وقد بذل مجلس الأمن جهوداً مؤقته لتوسيع نموذج الأمن ليتجاوز بعده السياسي - العسكري الضيق التقليدي من خلال إجراء مناقشات منتظمة بشأن المناخ والجائحة وإنشاء فريق خبراء غير رسمي معني بالمناخ والأمن.

يجب دمج تلك الجهود في صلب ولايات المجلس، ويجب اتباع نهج أكثر وقائية بكثير إذا أُريد لإجراءات المجلس أن تظل ذات أهمية في ضوء التهديدات المستقبلية. وفي هذه المرحلة ليس لدى المجلس شيئاً يقدمه رداً على أكثر شعور بعدم الأمان شيوعاً يشهده العالم منذ عقود. وقد حان الوقت لكي يكيف المجلس نهجه مع واقع العصر واحتياجاته.

وترحب ليختشتاين بصوت رئيس الجمعية العامة الثابت والقوي المؤيد لتعددية الأطراف، إلى جانب الأمين العام، وبحقيقة زيادته للرغبة في العمل الجماعي في الاجتماعات المقبلة الرفيعة المستوى، والمعنوية بموضوعات من الفساد إلى تغير المناخ والمياه. لا يوجد بديل قابل للتطبيق عن النهج المتعددة الأطراف إزاء المشاكل التي تؤثر علينا جميعاً. والأمم المتحدة هي أنبل تجلي لهذا المبدأ. وأهم إثبات لذلك هو تاريخ الأمم المتحدة الممتد ٧٥ عاماً.

ولذلك فإن ضمان أن تعمل أجهزة الأمم المتحدة السياسية بكامل طاقتها في جميع الأوقات هو أمر بالغ الأهمية. ولقد كان القرار الذي اتخذته الجمعية العامة لضمان استمرارية تصريف الأعمال أيضاً في أوقات الأزمات خطوة ضرورية في هذا الصدد، خاصة وأن للجمعية العامة أيضاً ولاية محددة بشكل جيد للنظر في مسائل السلم والأمن الدوليين. وفي ظل الشلل المتزايد في مجلس الأمن، الذي كثيراً ما يرجع إلى استخدام حق النقض أو التهديد باستخدامه، ينبغي أن تصبح سلطة الجمعية العامة في الصدارة والصميم. ولهذا ستسعى ليختشتاين، إلى

المنظومة برمتها وعلى جميع المستويات، وأن تكفل دعماً أفضل، وأن تساعد الجهود المبذولة على الصعيد القطري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وعلى المستوى الأعم، سيكون ذلك أمراً حاسماً إذا كان يُراد للأمم المتحدة أن تتمكن من مواصلة الدعم الفعال للدول الأعضاء في تصديها للجائحة وإعادة البناء بشكل أفضل. وقد يتطلب ذلك من الأمم المتحدة أن تعدل وتعيد التفكير في بعض الإصلاحات التي تم تنفيذها في الآونة الأخيرة وأعلن عن نجاحها. وقد يتطلب ذلك تعديلاً جذرياً في العمليات وسير العمل، والموارد الدبلوماسية، والقوى العاملة. وقد رأينا كيف أن هذه الجائحة قد غيرت الطريقة التي تعمل بها العديد من المنظمات والشركات - وكيف غيرت نهجها أو فلسفتها أو خففت أو عدلت نماذج تشغيلها. فينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تفعل الشيء ذاته بعد كوفيد-١٩ إذا كان يُراد لها أن تواصل تنفيذ ولاياتها في هذا الوضع العادي الجديد.

ويأمل وفد بلدي أن ينظر الأمين العام وفريق الإدارة العليا في هذه المسألة بجدية تامة. ونعتقد في هذا الصدد أنه سيكون من المفيد للأمين العام أن يجري استعراضاً داخلياً للدروس المستفادة من كوفيد-١٩ وأن يقيّم تصدي منظومة الأمم المتحدة للأزمة، بما في ذلك النظر في مجالات إضافية للإصلاح.

ثالثاً، لقد أبرزت جائحة كوفيد-١٩ بشدة أهمية تعددية الأطراف والتعاون المتعدد الأطراف وسيادة القانون. وأظهرت الجائحة بوضوح شديد كيف أنه لا يمكن لأي دولة واحدة أن تتصدى بمفردها لهذا النوع من التحديات العابرة للحدود الوطنية، وأظهرت أهمية المشاركة والتعاون العالميين القائمين على الاحترام المتبادل والمنفعة المتبادلة.

يجب على المجتمع الدولي أن يغتنم الفرصة التي تتيحها التطورات السياسية الأخيرة لإعادة تأكيد التزامه الجماعي بتعددية الأطراف والتعاون المتعدد الأطراف، وإعادة ضبط الديناميات في هذه المنظومة، وتعزيز أهمية المشاعات العالمية، والعمل معاً للتصدي للتحديات التي

أولاً، إن عمل المنظومة خلال العام الماضي، بل وفي السنة المقبلة، تم وسيتم النظر إليه بشكل رئيسي من خلال عدسة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩). وفي هذا الصدد يتّني وفد بلدي على الأمين العام لقيادته في إدارة تصدي الأمم المتحدة لجائحة كوفيد-١٩، وخاصة خلال الأشهر الأولى الحرجة.

لقد اتخذ الأمين العام خطوات حاسمة منذ تفشي الجائحة لضمان سلامة وأمن أسرة الأمم المتحدة، وقاد نداءات الأمم المتحدة من أجل تقديم دعم عالمي كبير لأضعف الشعوب والبلدان. وقد رحبنا على وجه الخصوص بقيادة الأمين العام في دعوة قادة العالم إلى التعاون من أجل أن يكون هناك لقاح متاح للجميع وميسور التكلفة. ونلاحظ أن الأمين العام أصدر ١٦ ورقة سياسات بشأن مجموعة من المسائل ذات الأهمية الكبرى لبلداننا، وقد وجدناها مفيدة للغاية.

كما بادر الأمين العام إلى الدعوة إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي، والذي لا يزال في رأينا هدفاً هاماً يجب علينا جميعاً أن ندعمه. لا يوجد أحد آمن حتى يصبح الجميع آمنين، وسيكون هذا أمراً أساسياً إذا ما أُريد للمجتمع الدولي أن يتصدى بشكل جماعي للآثار المدمرة للجائحة على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والإنساني وعلى صعيد حقوق الإنسان، وأن يتعافى من هذه الآثار. لقد كانت منظومة الأمم المتحدة حليفاً بالغ الأهمية للحكومات الوطنية في المعركة ضد الجائحة، وقد استجابت بشكل سريع على أرض الواقع. وبينما تواصل الأمم المتحدة أيضاً عملها في مجالات لا تقل أهمية، مثل العمل المناخي ومساعدة اللاجئين وحفظ السلام، فإن نجاح الأمم المتحدة سيعتمد وسيتم تقييمه في نهاية المطاف على أساس تصديها لهذه الجائحة على المدى الطويل.

وهذا يقودني إلى نقطتي الثانية. حيث أن المرحلة الأولى من الأزمة قد انقضت الآن فمن المهم أن تواصل الأمم المتحدة رصد تنفيذ إصلاحاتها والتعجيل بإنجاز الولايات المتبقية. ويشمل ذلك على صعيد التنمية استعراض نظام المنسقين المقيمين المعاد تنشيطه والمكاتب المتعددة الأقطار. فمن شأن تلك الإصلاحات أن تكفل تنسيقاً أقوى في

طريق المؤسسات المالية الدولية لتأمين حصول الدول على التمويل الكافي لمواجهة الجائحة وتداعياتها، بما يعزز نجاح خطة عام ٢٠٣٠.

تتطلق سياسة بلدي سلطنة عمان الخارجية من مرتكزات السلام، ومن هنا كانت من أوائل الدول التي ساندت النداء الذي أطلقه الأمين العام للأمم المتحدة في ٢٣ آذار/مارس ٢٠٢٠ لوقف إطلاق النار على الصعيد العالمي. وأملنا أن تستجيب كافة الأطراف حول العالم إلى هذا النداء الذي هدفه الحفاظ على الأرواح والمكتسبات وحل الخلافات عبر الحوار وبالطرق السلمية. كما ندعو مجلس الأمن الدولي إلى بذل جهود فعلية لحل الصراعات والتركيز على أعمال مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتطبيقها بشكل متوازن ومنصف وعادل.

كما نرحب بدعوة الأمين العام للأمم المتحدة إلى عقد اجتماعي جديد لإعادة التوازن للنظم المالية والتجارية، وذلك على أسس قواعد السوق المنصفة التي تراعي مصالح الجميع وتحترم سيادة الدول. ونأمل أن يُترجم ذلك إلى واقع ملموس من خلال التزامات تعاقدية دولية تقضي إلى تلك الغاية.

تعددية الأطراف هي جوهر العمل الدولي المشترك، والأمم المتحدة مرآة تعكس طموحات وتطلعات سائر الدول الأعضاء. ومن هنا نؤكد على أهمية التزام الأمم المتحدة ومؤسساتها وموظفيها بالتوجه العام للدول الأعضاء وعدم تغليب الرؤى الفئوية في شتى مجالات العمل. كما ندعو إلى تحقيق التمثيل الجغرافي من شتى المناطق في مختلف المناصب في هذه المنظمة، بما في ذلك المناصب العليا. وندعو إلى إلغاء الحواجز المؤسسية التي تعيق مشاركة مواطني عدد من الدول. كما أن الوصول إلى مستويات مقاربة في التعيين من الجنسين يجب أن لا يكون على حساب عدم التمثيل العادل لمختلف المناطق.

ختاماً، أود التأكيد مجدداً على رضا حكومة بلدي سلطنة عمان عن الدور الذي يقوم به الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، والذي ندعمه دعماً كاملاً لمواصلة الجهود ومسيرة التطوير والإصلاح في مرحلة قادمة. وهذا الدعم من بلدي سوف يُقدم لرغبة الأمين العام في الحصول على فترة وولاية أخرى.

تشكلها قضايا مثل التكنولوجيات الرقمية، وتغير المناخ، والحوكمة العالمية، والصحة العامة العالمية، على سبيل المثال لا الحصر.

سأختتم بياني بالتأكيد على دعم سنغافورة لعمل رئيس الجمعية العامة والأمين العام. وبوسع الأعضاء التأكيد من التزامنا بالعمل الجماعي معهم من أجل دعم الأمم المتحدة في تنفيذ ولاياتها وهدفنا المشترك المتمثل في تحقيق مستقبل أفضل لجميع شعوبنا.

**السيد الحسان (عمان):** أود في مستهل بياني أن أقدم بالشكر على إتاحة الفرصة لي للإدلاء بهذا البيان حول ما جاء في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، والوارد في الوثيقة A/75/1 بشأن أعمال المنظمة.

كما أقدم بالشكر لمعالي الأمين العام للأمم المتحدة على الإحاطة التي قدمها في الجلسة الصباحية.

يثنى بلدي عالياً ما ورد في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة من أفكار وتوصيات خلاقة، وننتهي على الدور القيادي الذي يقوم به لتطوير العمل في المنظمة. ونخص بالذكر تلك الجهود المبذولة للنصدي لجائحة كوفيد-١٩ وللتخفيف من تأثيراتها على الدول.

يؤيد بلدي دعوة الأمين العام للأمم المتحدة إلى المزيد من الترابط والتآزر والتعاون لمواجهة هذه الجائحة من خلال خطوات عملية وملموسة لتعزيز قدرات الدول في الوصول إلى، والحصول على، اللقاحات وبأقل التكاليف، حيث أن الوضع لا يسمح للمتاجرة أو التبرج من اللقاحات، وأن إنقاذ أرواح الملايين من البشر حول العالم يمثل أولوية قصوى.

وننطق مع ما ذهب إليه الأمين العام في تقريره حول أن العالم يواجه أعمق موجة ركود اقتصادي منذ الحرب العالمية الثانية، وأوسع انهيار في المداخيل منذ عام ١٧٨٠، وأن ما يقرب من مائة مليون شخص، على الأقل، باتوا على شفا حافة الفقر المدقع. في الوقت ذاته، نرحب بدعوة الأمين العام إلى وقفة تضامنية تكفل مساعدة الدول النامية والأقل نمواً، وذلك من خلال تدابير وإجراءات عملية وملموسة تتضمن إلغاء الديون وتجميد سدادها وإعادة هيكلتها، وزيادة الدعم عن



إن جميع البلدان النامية، بما فيها البلدان المتوسطة الدخل، قد تأثرت بالأزمة الاقتصادية التي تسبب فيها كوفيد-١٩، والتي تُظهر أن نصيب الفرد من الدخل لا يعكس مستوى التنمية بالشكل الكافي. ولذلك تحت الأرجنتين على استخدام القياسات المتعددة الأبعاد لتحديد معايير الأهلية للحصول على التمويل والتعاون الدولي بشروط ميسرة. نحن ندرك أيضا أن استئصال الفقر لا يمكن تحقيقه ما لم تتوفر

الظروف لإيجاد فرص العمل اللائق. ولذلك نؤكد من جديد التزامنا بالتحالف المعني بالغاية ٨-٧ من أهداف التنمية المستدامة، والتي تسعى إلى القضاء على جميع أشكال الرق الحديث وضمان العمل اللائق للجميع. وفي ذلك الإطار نشير إلى أن الجمعية العامة، بمبادرة من الأرجنتين، أعلنت عام ٢٠٢١ السنة الدولية للقضاء على عمل الأطفال. إننا ندعو جميع البلدان إلى العمل معا للقضاء على تلك الآفة والانضمام إلى الأنشطة التي نُفذت بشأن هذا الموضوع على مدار العام.

وباعتبارنا من الموقعين على اتفاق باريس بشأن تغير المناخ فإننا مناصرون لحماية البيئة ومكافحة تداعيات تغير المناخ. وسنشارك بنشاط في الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ. وأود أيضا أن أشير بإيجاز إلى مؤتمري القمة بشأن نظم الطاقة والأغذية اللذين يعقدهما الأمين العام، فنحن نؤيد كليهما. إن هذه المواضيع أساسية لعالمنا اليوم. يجب أن تتسم تلك العمليات بالشفافية وأن تأخذ في الاعتبار الدور المركزي للدول. وفي مؤتمري القمة هذين، اللذين سيعقدان بالتوازي مع الجزء الرفيع المستوى للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر، لا يوجد مكان للنزعة الحمائية أو الإعانات. لا نود أن نرى إعادة صياغة للسياسات المعروفة تماما والتي أضرت بمعظم البلدان ولم تعد بالفائدة إلا على القلة القليلة. نحن نؤيد عقد مؤتمرات قمة مفتوحة وشفافة تستطيع فيها جميع الدول إسماع أصواتها والإسهام بفعالية في القضاء على الجوع في العالم.

السيدة سكوف (الأرجنتين) (تكلمت بالإسبانية): أود أولا أن أشكر الأمين العام على إحاطته (انظر A/75/PV.51) بشأن تقريره عن أعمال المنظمة (A/75/1) وأن أعرب عن تقدير جمهورية الأرجنتين للعمل الذي قام به الأمين العام والأمم المتحدة خلال العام الماضي في أحد أصعب السياقات منذ إنشائها. ونؤكد من جديد تأييدنا للإجراءات التي اتخذها الأمين العام ونرحب بها.

يصف التقرير التحديات التي أفرزها مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) ويشدد على الإجراءات التي اتخذتها المنظمة للتصدي للجائحة بطريقة منسقة، وتعزيز تعددية الأطراف استنادا إلى الركائز الثلاث للمنظمة: حقوق الإنسان، والتنمية المستدامة، والسلام والأمن.

لقد اعتمدت الأرجنتين نهجا شاملا، يضع حماية حياة الناس في المقدمة ويضع تدابير محددة لتلبية احتياجات وحقوق جميع الفئات الضعيفة. وفي الواقع نحن نتفق مع رأي الأمين العام بأنه لكي نخرج من هذه الجائحة يجب أن نضع برامج تكون خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في صميمها وتعزز نظم الحماية الصحية والاجتماعية في جميع البلدان التي انكشفت أوجه ضعفها في الأشهر الأخيرة.

وكموقف مبدئي، تؤيد الأرجنتين الالتزام القوي بأي مبادرة ترمي إلى تيسير حصول الجميع وبشكل عادل على الأدوية والعلاجات واللقاحات وغيرها من التكنولوجيات الصحية التي نعتبرها منافع عامة عالمية. ويجب أن نعمل معاً من أجل البحث عن حلول شاملة ومستدامة تصل إلى البشرية جمعاء. والواقع أن كل اقتصاد في العالم قد تأثر بهذه الجائحة. وفي هذا السياق، ننضم إلى الدعوات المطالبة بزيادة السيولة العالمية، لا سيما في ضوء ندرة الموارد في البلدان الناشئة. لم تعد الأزمة أزمة سيولة فحسب، بل هي أيضا أزمة إعمار في بعض الحالات. وفي هذا السياق، لن يكون الوقف الاختياري للديون كافيا. إن الأرجنتين تحت المجتمع الدولي على مواصلة البحث عن بدائل جديدة متعددة الأطراف تيسر إعادة هيكلة الديون بشكل منظم وتكفل قدرا أكبر من توافر الموارد لتنفيذ السياسات العامة الرامية إلى التصدي للجائحة والحفاظ على النمو الشامل.

ويتجسد التزام الأرجنتين الدولي في التدابير المحددة التي اتخذتها حكومة بلدي لتوسيع نطاق الحقوق ذات المنظور الجنساني على الصعيد الوطني.

اليوم لدى الأرجنتين دولة يقظة ولم تعد غير مبالية بمشكلة الصحة العامة والعدالة الاجتماعية - دولة تأخذ زمام المبادرة وتتعامل على نحو مسؤول مع المطالب التاريخية لحركة النساء والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين ومصممة على دعم الناس كافة من خلال جميع القرارات والمشاريع الحياتية.

وكما أشار الرئيس ألبرتو فرنانديس مؤخراً، بدأت الأرجنتين تكتب قصة أخرى - وهي قصة السعي إلى إعمال المزيد من الحقوق في المجالات التي لا تزال توجد فيها اختلالات. ولهذا السبب كنا فخورين بالتقدير الوارد من "مرقب الاستجابات الجنسانية العالمية"، الذي أطلقته هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والذي يصنف الأرجنتين بأنها أحد البلدان التي اتخذت أكثر التدابير مراعاة للاعتبارات الجنسانية تصدياً لجائحة كوفيد-١٩.

أخيراً، ومع هذا الالتزام الراسخ بتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات بكل تنوعهن، توليت مؤخراً منصب نائب رئيس المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وسنعمل في هذا المنصب بشكل بناء على تعزيز الاستراتيجيات والإجراءات التي تتخذها الهيئة لضمان التصدي الفعال للأثار المتعددة الأبعاد التي تسببت فيها الجائحة للنساء والفتيات.

ونحن نقدر كثيراً إشارة التقرير إلى الدروس التي علمتنا إياها جائحة كوفيد-١٩، ولا سيما بشأن الحاجة إلى تعاون رقمي أوثق، حيث يمكن للتكنولوجيا أن تساعد كثيراً في التعافي من كوفيد-١٩ وفي تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وسوف أترأس في شباط/فبراير لجنة التنمية الاجتماعية، والتي سنتناول فيها الموضوع ذا الأولوية المعنون "الانتقال العادل

ويلتزم وفد بلدي الجزء الوارد في تقرير الأمين العام الذي يدعو فيه إلى إيلاء اهتمام خاص للفئات الأكثر تضرراً من الجائحة: اللاجئين؛ النساء؛ الأطفال؛ كبار السن؛ المثليات، والمثليون، ومزدوجو الميل الجنسي، ومغايري الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين؛ الأشخاص ذوو الإعاقة، الشعوب الأصلية، من بين آخرين. نحن نوافق على أنه لا يمكننا ترك أحد خلف الركب في التصدي للجائحة والتعافي منها. ولذلك ندعو المنظمة إلى الحفاظ على ريادتها في مكافحة جميع أشكال التمييز المتعددة والمتداخلة، وإلى تجديد التزامها بحقوق الفئات الضعيفة والأشخاص الذين تعرضوا للتمييز تاريخياً.

وبالنسبة للأرجنتين، فإن حماية حقوق الإنسان وتعزيزها هما سياسة تنتهجها الدولة. وقد تجسد ذلك على الصعيد الدولي من خلال مساهماتنا في النظام العالمي لحقوق الإنسان. ولهذا السبب قررت الأرجنتين أيضاً أن تترشح للانتخاب في عضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٤ في الانتخابات التي ستجري في تشرين الأول/أكتوبر. إننا ملتزمون بمواصلة تعزيز النظام المتعدد الأطراف لحقوق الإنسان حتى يتمكن من التصدي بفعالية وكفاءة للتحديات العالمية الجديدة لحقوق الإنسان في ذلك المجال.

ويؤكد الأمين العام في تقريره أنه على الرغم من التقدم المحرز لا تزال هناك فجوات كبيرة في المساواة بين الجنسين. إننا نواجه تحديات عديدة في تحقيق المساواة الحقيقية في الفرص للنساء والفتيات بكل تنوعها. ولذلك تؤيد الأرجنتين بقوة جميع مبادرات المنظمة لإحراز تقدم في هذا المجال وتشارك فيها بنشاط. نحن ملتزمون بصفة خاصة التزاماً قوياً بمبادرة تسليط الضوء لمكافحة العنف القائم على نوع الجنس، ونحن أيضاً أعضاء في لجنة مجموعة الأصدقاء المعنية بالقضاء على العنف ضد النساء والفتيات بغية تنفيذ تدابير محددة لمتابعة نداء الأمين العام من أجل وضع حد لهذه الجائحة الخفية. كما أننا جزء من مبادرة المساواة بين الأجيال ونشارك في قيادة التحالف الذي يعمل لصالح صحة المرأة وحقوقها الجنسية والإنجابية.

وممارسة مساعيها الحميدة وتيسير البحث عن حلول سلمية. وفي هذا الصدد تؤكد الأرجنتين من جديد ضرورة استمرار تلك الجهود إلى أن تتمكن الأطراف من تسوية خلافاتها بصورة نهائية، وخاصة حين يكون هناك تكليف بذلك من الجمعية العامة أو مجلس الأمن.

وتشاطر الأرجنتين التقرير السنوي في تقييمه للحالة الصعبة الراهنة في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. في هذا الصدد، وفي خضم الانقسامات القوية وتآكل الصكوك الدولية الرئيسية بشأن هذا الموضوع، نحن مقتنعون بأنه يجب علينا اليوم، أكثر من أي وقت مضى، أن نلتزم بالحوار الشامل للجميع والسعي إلى توافق الآراء.

وسوف ترأس الأرجنتين المؤتمر الاستعراضي العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الذي سيكون فرصة فريدة للدول الأطراف لتجديد التزامنا بالركائز الثلاث للمعاهدة: نزع السلاح، وعدم الانتشار، والاستخدامات السلمية للطاقة النووية. فالعالم سيكون مكانا مختلفا بدون هذه المعاهدة، التي هي ذات أهمية بالغة للأمن الدولي، ويمكننا القول إن جميع الدول الأطراف قد استفادت منها. ومن هذا المنطلق نحن ملتزمون بإنجاح المؤتمر الاستعراضي ولن تدخر الأرجنتين جهدا لضمان نجاحه.

وفيما يتعلق بمسألة الأسلحة التقليدية، تتشاطر الأرجنتين نهج خطة الأمين العام لنزع السلاح وترحب بالإجراءات التي تم تحديدها واتخاذها لتنفيذها. وتؤيد الأرجنتين على وجه الخصوص الإجراءات ٢٣، ومؤخرا الإجراء ٢٥، فيما يتعلق بمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل.

لقد كان الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة فرصة عظيمة للتفكير في الإنجازات التاريخية للمنظمة، وإعادة تأكيد مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وتعزيز وتجديد التزام المجتمع الدولي بتعددية الأطراف.

إن اعتماد الإعلان بشأن الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة (القرار ١/٧٥) هو نقطة الانطلاق

اجتماعيا نحو التنمية المستدامة: دور التكنولوجيات الرقمية في التنمية الاجتماعية ورفاه الجميع". فلقد أثبتت الجائحة أن الاتصال بالإنترنت والإدماج الرقمي حقان أساسيان، ولكن للأسف لا تزال هناك ثغرات كبيرة في الوصول الحقيقي والفعال إلى العالم الرقمي. إنني أتطلع إلى مشاركة جميع الوفود في الدورة المقبلة للهيئة في الفترة من ٨ إلى ١٧ شباط/فبراير، مما سيتيح مجالا لمناقشة تدابير ملموسة لإيجاد عالم أكثر شمولاً وإنصافاً ومساواة. وستكون المناقشات مفيدة أيضاً في صياغة وتوجيه السياسات الاجتماعية للدول الأعضاء في عالم ما بعد كوفيد-١٩.

إن الأزمة التي سببتها الجائحة تستدعي على وجه السرعة حماية وإعمال حقوق الإنسان بالكامل للمسنين. إن هذا تحد عالمي، ولذلك من الضروري العمل معا لمواجهته. الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالشيخوخة هو المنبر الحكومي الدولي العالمي الرئيسي لتعزيز حماية حقوق الإنسان للمسنين. ونحن نقدر في هذا الصدد تقرير السياسة العامة المعنون "تأثير مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) على تمتع كبار السن بجميع حقوق الإنسان" (A/75/205)، الصادر في أيار/مايو ٢٠٢٠، والذي يسلط الضوء على الحاجة إلى تعزيز الأطر القانونية على الصعيدين الوطني والدولي، ويحث على التعجيل بجهود هذا الفريق العامل لوضع مقترحات لصك قانوني دولي من أجل تعزيز وحماية حقوق وكرامة كبار السن.

لذلك تفخر الأرجنتين بدورها الرائد - بالاشتراك مع النمسا وكندا وشيلي والسلفادور والفلبين وسلوفينيا والمغرب وتركيا - في إصدار البيان الأقاليمي المشترك المؤيد للتقرير، والذي أيدته ١٤٦ دولة عضوا ومراقبا دائما.

إن الأرجنتين، شأنها شأن التقرير السنوي للأمين العام عن أعمال المنظمة، تسلط الضوء على دور محكمة العدل الدولية ومحاكم دولية أخرى في تعزيز العدالة والقانون الدولي والتسوية السلمية للمنازعات، مما يسهم بقوة في توطيد سيادة القانون على الصعيد الدولي. وأود أيضا أن أبرز الجهود التي يبذلها الأمين العام للتوسط بين أطراف المنازعات

كلنا نعلم أن لا أحد سيكون آمناً حتى يكون الجميع آمين، وفي كل مكان. إن العالم لديه الموارد اللازمة للانعاش الاقتصادي العالمي. وقد تم تطوير عدة لقاحات ناجحة ضد الفيروس. يتعين تخصيص الأموال واللقاحات على حد سواء بطريقة منصفة وفي كل العالم من أجل إنقاذ الأرواح ومنع المعاناة البشرية الجسيمة وإنعاش الاقتصاد العالمي. وقد اقترح رئيس وزراء بلدي، عمران خان، خطة عمل من خمس نقاط للتوزيع العادل للقاحات، وتخفيف عبء الديون، والتمويل بشروط ميسرة، ومنح حقوق سحب خاصة، وتوفير التمويل المتعلق بالمناخ، وعكس اتجاه التدفقات المالية غير المشروعة.

لكن إلى جانب التعافي من الأزمة يجب علينا أن ننشئ هيكلًا ماليًا دوليًا منصفًا وفعالًا ونظامًا عادلاً للتجارة والضرائب، وأن نستثمر في الهياكل الأساسية المستدامة، وأن نستخدم العلم والتكنولوجيا الاستخدام الأمثل لإنشاء نظام اقتصادي واجتماعي عالمي يتسم بالعدل والمرونة والاستدامة.

فلن ينجح العالم في التعافي من أزمة كوفيد-19 أو تحقيق أهداف التنمية المستدامة أو الأهداف المناخية ما لم ننجح في تعزيز ما أسماه تقرير الأمين العام "الدبلوماسية من أجل السلام". فهذا هو الغرض الرئيسي للأمم المتحدة. من الواضح أن زيادة العمل الدبلوماسي، كما دعا الأمين العام، أمر ضروري ليس فقط لإدارة الصراعات واحتوائها، بل أيضا لحلها. ويوفر ميثاق الأمم المتحدة مجموعة من العمليات التي يمكن للأمين العام ومجلس الأمن والجمعية العامة أن يستخدموها، ويتعين عليهم أن يفعلوا ذلك، من أجل تشجيع التسوية السلمية للمنازعات. يجب أن تشمل الدبلوماسية من أجل السلام الالتزام الصارم بمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة وتنفيذ قرارات مجلس الأمن الملزمة، ووقف وعكس مسار التسلح النووي والتقليدي العالمي الجديد، ومعارضة صعود الأنظمة الفاشية الشمولية التي تدوس حقوق الإنسان، وإنهاء العنصرية وكرهية الإسلام ومعاداة السامية، وتعزيز الاحترام العالمي لحقوق الإنسان، وقبل كل شيء تفعيل التدابير

للتحرك نحو توطيد تعددية أطراف متجددة، على أن تكون الأمم المتحدة حجر الزاوية في نظام متعدد الأطراف قادر على التصدي للتحديات الناشئة في عالم مترابط. يجب أن نكون المهندسين لبيت مشترك جديد؛ فنحن بحاجة إلى أمم متحدة تكون قيمها التأسيسية سليمة وبالوضوح اللازم لإدماج التغيرات التكنولوجية الهائلة الجارية من أجل جعلها أكثر إنسانية وديمقراطية وشمولاً من الناحية الاجتماعية.

**السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالإنكليزية):** نشكر الأمين العام على تقريره الشامل (A/75/1) وعلى إحاطته عن أعمال المنظمة في وقت سابق من هذا اليوم (انظر A/75/PV.51). إننا نشاطره وجهة نظره بشأن التحديات المعقدة التي تواجه المجتمع الدولي والفرص العديدة المتاحة للتضامن العالمي والتعاون الدولي من أجل التصدي لها. فلا يمكن التغلب على هذه التحديات إلا من خلال التعاون المتعدد الأطراف. إن الأمم المتحدة هي المنظمة التي لا غنى عنها، الآن أكثر من أي وقت مضى.

ولذلك من المؤسف أنه بينما تحتل الأمم المتحدة بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشائها نجد أن احترام مقاصدها ومبادئها قد تأكل إلى حد كبير. فالصراعات تستعر في جميع أنحاء العالم، وتناحرات الدول الكبرى قد عادت، وأُطلق العنان لسباق تسلح عالمي جديد. إن عدم المساواة داخل الدول وفيما بينها يفاقم حدة الفقر والمعاناة.

إن حتمية التصدي الجماعي والعاجل للأزمات الحالية - المرض والفقر وتغير المناخ - تطغى عليها المصالح الذاتية. إن عالمنا المترابط أكثر انقساماً واستقطاباً من أي وقت مضى. لقد أطلت علينا كراهية الأجانب والعنصرية والأيديولوجيات المتطرفة مثل أشباح الماضي. ويجري استغلال زخارف الديمقراطية لخدمة أهداف استبدادية.

لقد أدت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) إلى تفاقم تلك الاتجاهات. إننا في خضم أسوأ الأزمات الصحية والاقتصادية منذ قرن من الزمان. وأكثر الفئات فقراً وضعفاً هي الأكثر معاناة. وقد حشد الأغنياء معظم الأموال اللازمة للتعافي. الفقراء يكافحون من أجل إيجاد جزء صغير من الموارد التي يحتاجونها لدرد الانهيار الاقتصادي والمعاناة الإنسانية.

المتعصبين المتطرفين في حزب بهاراتيا جاناتا وراشتريا سوايامسيفاك سانغ يواجهون معارضة متزايدة لحكمهم الفاشي في الهند. فمن الوارد جدا أن يدبروا نزاعا آخر مع باكستان للاحتفاظ بقبضتهم على السلطة.

إننا نرحب بخطة الأمين العام المكونة من ١٠ نقاط والتي تم تحديدها اليوم. ولكي ينجح تنفيذها، يبدو أن هناك ثلاثة أمور أساسية: أولاً، وضع خطة عمل محددة بشأن كل مسألة؛ ثانياً، تحالف من القادة الملزمين بمناصرة الخطة وتنفيذها؛ ثالثاً، القيادة الشخصية للأمين العام ومشاركته.

**السيدة جويني (جنوب أفريقيا) (تكلمت بالإنكليزية):** اسمحوا لي أن أشكر الأمين العام على إحاطته اليوم عن عمل المنظمة (انظر A/75/PV.51)، والتي تحدد ما سيكون عاما حافلا بالتحديات، ولكنه أيضا عام مليء بالنفاؤل الحذر. ونود أن نؤكد مرة أخرى للأمين العام على استمرار دعم وتعاون جنوب أفريقيا في اضطلاع بعمله في بيئة تتسم بتحديات مستمرة.

على عكس العام الماضي، بدأ عام ٢٠٢١ برؤية أوضح للمسار نحو التغلب على جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، مع التحقق من فعالية عدة لقاحات ضد كوفيد-١٩ ودخولها في مراحل مختلفة من التوزيع. وفي حين أن هذا يبعث على أمل حقيقي إلا أنه يجب التأكيد على أن التضامن الكامل مطلوب لضمان إنقاذ كل أمة من الجائحة وعدم ترك أحد خلف الركب. إن اللقاحات هي نتاج تعاون علمي وسياسي دولي غير مسبوق. وتنشيط تعددية الأطراف هو السبيل الوحيد الذي يمكننا من إنقاذ العالم بأسره من هذا التحدي العالمي الكبير. يجب أن نضمن تمكين جميع البلدان من التصدي له بفعالية، وخاصة البلدان النامية التي لا تزال تتحمل أعباء الفقر وعدم المساواة والتخلف. ولذلك تؤيد جنوب أفريقيا تماما مواصلة الالتزام بمرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-١٩ على الصعيد العالمي - هذه المبادرة العالمية لضمان الوصول السريع والمنصف إلى لقاحات كوفيد-١٩ لجميع بلدان العالم، بصرف النظر عن مستوى دخلها.

المتعددة الأطراف التي تقودها الأمم المتحدة لحل الصراعات والنزاعات القديمة والجديدة في جميع أنحاء العالم.

هناك فرصة فريدة اليوم لإنهاء الحرب التي استمرت عقودا في أفغانستان من خلال المصالحة والتسوية السياسية بين الأطراف الأفغانية. ومع ذلك، لا يرى البعض أن السلام يخدم مصالحهم الضيقة ويبدلون جهودا مضاعفة لتدمير عملية السلام الأفغانية. يجب إفشال مكائد هؤلاء المفسدين، داخل أفغانستان وخارجها.

ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يهمل النزاع على جامو وكشمير. فلن تكتمل عملية إنهاء الاستعمار حتى يتمكن شعب جامو وكشمير من ممارسة حقه في تقرير المصير عن طريق استفتاء عام تشرف عليه الأمم المتحدة، وعلى النحو الذي دعت إليه عدة قرارات للمجلس. هذا الحق الأساسي تقمعه الحملة الوحشية التي تقوم بها الهند لفرض "حل نهائي" في جامو وكشمير المحتلة بصورة غير قانونية. ويتم تنفيذ هذا الحل على يد جيش احتلال قوامه ٩٠٠ ألف فرد، ويتجلى في انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، حيث يوجد في السجون المئات من الزعماء السياسيين الكشميريين، وقد اختفى آلاف الشباب - استشهد ١٠٠ ألف كشميري وجرح آلاف آخرون واغتُصبت ٢٠ ألف امرأة. وتحاول الهند الآن تحويل الولاية ذات الأغلبية المسلمة إلى إقليم ذي أغلبية هندوسية، مما سمح في العام الماضي لأكثر من ١,٥ مليون هندوسي من الهند بالاستيلاء على أراضي الكشميريين. وهذا يرقى إلى مستوى الإبادة الجماعية بموجب اتفاقيات جنيف.

وبينما تسعى الهند إلى إسكات الكشميريين من خلال هذا المشروع الاستعماري، فإنها تسعى أيضا إلى إسكات باكستان من خلال التهديد بالعدوان، منتهكة باستمرار وقف إطلاق النار على طول خط المراقبة. إنها تخلق أخبارا زائفة لتشويه سمعة باكستان، وتمارس الإرهاب والتخريب ضد باكستان، وتخطط لعمليات هجوم مملوكة لتبرير العدوان على بلدي. لقد تم تجنب حرب كارثية في شباط/فبراير ٢٠١٩ بفضل ضبط النفس من جانب باكستان عندما أعدنا قائد الطائرة التي أسقطناها. ولكن ربما لا يحالفنا الحظ بنفس القدر في المرة القادمة. إن

في وقت لاحق من هذا العام، عندما سنتطلع أيضا إلى أولئك الذين بحيازتهم هذه الأسلحة غير الأخلاقية وغير القانونية لكي يحدوا منها ويزيلوها تماما. لا توجد ميزة استراتيجية في تهديد من شأنه أن يؤدي إلى إبادة الذات.

وفي الوقت الذي يواصل فيه المجتمع الدولي مكافحة كوفيد-١٩ من الضروري ألا نفقد التركيز على الأزمات العالمية الأخرى، وخاصة التهديد الوجودي الذي يشكله تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي. إن البلدان الأفريقية معرضة بشكل خاص لتلك الأزمات، وهي بحاجة ماسة إلى وسائل مكثفة وملائمة لدعم التنفيذ من أجل مواجهة تلك التحديات بطريقة لا تزيد من تفاقم أزمة الديون. يجب أن تعالج عملية التعافي من كوفيد-١٩ الركائز الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة من أجل ضمان اغتنام الفرصة لصناعة مستقبل أكثر إنصافا واستدامة.

ووسط هذه التحديات المتعددة والمتزامنة يجب ألا ننسى ضعف المرأة الشديد أمام التمييز والعنف، والذي في الحقيقة قد ازداد أكثر في هذه الأوقات العصيبة. والواقع أن المزيد من التهميش، بما في ذلك ضياع ما تحقق من مكاسب، مستمر الآن وبعد ٢٥ عاما من اعتماد إعلان بيجين. ولذلك يجب على المجتمع الدولي أن يقف متضامنا لتنفيذ خطط لانتعاش تلبي احتياجات المرأة، التي تظل العمود الفقري لأمننا. إن جنوب أفريقيا تعطي الأولوية للضمان الاجتماعي والحماية والإدماج الاقتصادي والمالي، فضلا عن حصول النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة على اللقاحات على قدم المساواة.

لا شك أن أفريقيا أحرزت تقدما في تحقيق أهدافها المتمثلة في إسكات المدافع في عام ٢٠٢٠. والآن يجب أن نتطلع إلى تحقيق المزيد من المكاسب وأن نولي اهتماما خاصا لبناء السلام وتوطيد السلام. والواقع أن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة هو التدبير النهائي لمنع نشوب الصراعات والوسيلة لمواجهة هشاشة الدولة، التي صارت أكبر من أي وقت مضى.

بعد الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة في العام الماضي، وكما لوحظ في الإعلان المعتمد في هذه المناسبة الهامة (القرار ١/٧٥)، فإن تعددية الأطراف هي السبيل الوحيد للتصدي للتحديات العالمية العديدة التي شهدناها خلال أكثر من ٧٥ عاما من وجود المنظمة.

ويشمل ذلك إصلاح وتنشيط نظام متعدد الأطراف قائم على القواعد، وفي جوهره الأمم المتحدة. لقد رأينا في الواقع أن العمل الانفرادي لا يؤدي إلا إلى استفحال عدم المساواة على الصعيد العالمي وخلق المزيد من العقبات أمام تحقيق الصالح العام. ولذلك يجب أن نقاوم الأهداف القومية الضيقة، فهي تفاقم عدم المساواة بين من يملكون ومن لا يملكون في العالم، وكما أشار إلى ذلك مؤخرا المدير العام لمنظمة الصحة العالمية، سعادة الدكتور تيدروس غيبريسوس.

ما زلنا نشعر بالقلق لأنه بعد مرور أكثر من ١٥ عاما لم يتم بعد تنفيذ الأحكام الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠) المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن. يجب أن نغتتم فرصة الدورة الخامسة والسبعين، التي رأينا خلالها أن الحاجة إلى مؤسسات أكثر تمثيلا قد ازدادت وضوحا أكثر من أي وقت مضى، من أجل تحقيق مكاسب حقيقية في هذا المجال. إن إصلاح مجلس الأمن أمر ضروري للغاية لتمكين المجلس من تحقيق ولايته المتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين دون عوائق من المصالح الضيقة لحفنة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

والواقع أن المفاوضات المطولة التي أجراها المجلس بشأن قراره ٢٥٣٢ (٢٠٢٠) المتعلق بجائحة كوفيد-١٩ هو دليل على مدى تعطل المجلس في شكله الحالي. وفي الوقت نفسه رأينا دليلا آخر على قوة تعددية الأطراف في أمثلة مثل بدء نفاذ معاهدة حظر الأسلحة النووية، التي لا شك أنها تعزز الجهود الرامية إلى عدم انتشار تلك الأسلحة التي تشكل تهديدا وجوديا مستمرا للبشرية.

وسيعزز ذلك أيضا الجهود المبذولة في سياق معاهدة عدم الانتشار. نحن نتطلع إلى نجاح المؤتمر الاستعراضي الذي سيعقد



للتحديات المعاصرة المعقدة التي تواجه البشرية. ولذلك نتطلع إلى تلقي معلومات مستكملة من الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ تلك الإصلاحات الهامة.

وفي الختام، نتطلع جنوب أفريقيا إلى الإسهام بكل إخلاص في الاستجابة الجماعية من البشرية في مواجهة التحديات العالمية العديدة التي تواجهنا من خلال الالتزام القوي بتعددية الأطراف وتعزيز حقوق الإنسان وتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين وسيادة القانون والتنمية المستدامة والسلام والأمن في عام ٢٠٢١ وما بعده.

**السيد أوسوغا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية):** اسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر للرئيس بوزكير على عقد هذه الجلسة الهامة، وللأمين العام لإطلاعنا على أولوياته. إن هذه الجلسة تتيح فرصة ثمينة للدول الأعضاء والأمم المتحدة للإطلاع على الأولويات وتوطيد أساس عملنا لعام ٢٠٢١.

سوف أركز ملاحظاتي على خمسة مجالات ترى اليابان أن دور الأمم المتحدة فيها بالغ الأهمية، وهي تعترم العمل على نحو وثيق مع المنظمة طوال هذا العام.

أولا وقبل كل شيء، يجب أن نعيد البناء بشكل أفضل بعد جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩). كان لا بد من إلغاء أو تأجيل العديد من الاجتماعات والبرامج والخطط التي ذُكرت خلال الاجتماعات التي عُقدت بشأن هذا الموضوع نفسه قبل عام واحد (انظر A/74/PV.54-56). لقد بدأنا نرى النور في نهاية النفق ولكن لا يمكننا الوصول إلى هناك إلا من خلال العمل بالتضامن من أجل عدم ترك صحة أحد خلف الركب. وكما ورد في الفقرة ٢٦ من تقرير الأمين العام (A/75/1)، "لن يَسَلَمَ أحد حتى يَسَلَمَ الجميع"، وفي الفقرة ٢١، "يجب أن تشمل نظم الحماية الاجتماعية في المستقبل التغطية الصحية الشاملة".

وقد ساهمت اليابان في مبادرة "تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-١٩"، بما في ذلك "مرفق إتاحة لقاحات كوفيد-١٩ على الصعيد

ترحب جنوب أفريقيا باعتماد الجمعية العامة مؤخرا للميزانية البرنامجية للأمم المتحدة لعام ٢٠٢١، وإن كان ذلك قد تم في ظل ظروف صعبة، مما يتيح مستوى كافيا من الموارد في تنفيذ جميع البرامج والأنشطة التي كُلفت بها المنظمة. ومع ذلك ما زلنا نشعر بالقلق إزاء الوضع المالي للأمم المتحدة وتأثير أزمة السيولة الحالية. تقع على عاتق الدول الأعضاء مسؤولية جماعية عن تزويد الأمم المتحدة بالتمويل الكافي والوفاء بالتزاماتها. وبالتالي فإننا نؤيد الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لضمان قيام جميع الدول الأعضاء بتسديد التزاماتها المالية بالكامل وفي الوقت المحدد ودون شروط مسبقة. كما أننا نؤيد رد التكاليف إلى البلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد الشرطة بالكامل وفي الوقت المحدد.

إن ضمان الاستقرار المالي أمر بالغ الأهمية لكي تعمل المنظمة بفعالية ولكي تصنع المستقبل الذي نصبو إليه والأمم المتحدة التي ننشدها. ولذلك تشيد جنوب أفريقيا بالدول الأعضاء التي بذلت جهودا حقيقية لخفض اشتراكاتها المتأخرة رغم الأثر السلبي للجائحة الحالية على اقتصاداتها.

ونعرب أيضا عن تضامننا مع الدول الأعضاء التي لا تتمكن فعليا من الوفاء بالتزاماتها المالية لأسباب خارجة عن إرادتها. وفي هذا الصدد ندعو الدول الأعضاء، وخاصة الدول التي لديها القدرة على ذلك، إلى تسوية متأخراتها لضمان الاستقرار المالي للأمم المتحدة. ويجب علينا أن نتصدى لتحديات السيولة دون إلقاء أعباء مالية إضافية على البلدان النامية، التي لديها قدرة أقل نسبيا على الدفع.

وتود جنوب أفريقيا أن تؤكد على ضرورة الحفاظ على دور لجنة البرنامج والتنسيق وتعزيزه بوصفها الجهاز الفرعي الرئيسي للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي المسؤول عن التخطيط والبرمجة والتنسيق. وتشيد جنوب أفريقيا أيضا بالتزام الأمين العام بمواصلة المشاورات المفتوحة والشفافة بشأن مبادراته الإصلاحية. هذه الإصلاحات بالغة الأهمية في دعم جهود الأمين العام لإنشاء أمم متحدة للقرن الحادي والعشرين والتي تكون أفضل تجهيزا للتصدي

إن التكيف مع تغير المناخ مسألة ملحة من مسائل الأمن البشري. واستناداً إلى القرار ٢١٦/٧٥ بشأن الحد من مخاطر الكوارث، الذي اعتمد في كانون الأول/ديسمبر الماضي، ستعمل اليابان بشكل وثيق مع الأمم المتحدة لتسريع تنفيذ إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ نحو استعراض منتصف المدة الخاص به في عام ٢٠٢٣. وستدعم اليابان الاحتياجات الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية في التصدي للتحديات الوشيكة لتغير المناخ.

رابعاً، يجب ألا يعرض الخطر المتعدد الأوجه الذي يشكله كوفيد-١٩ السلم والأمن للتهديد على الصعيد الدولي أو المحلي. وانطلاقاً من سياسة اليابان الطويلة الأمد المتمثلة في الإسهام الاستباقي في السلام، سنعمل عن كثب مع الأمم المتحدة، التي هي جهة فاعلة رئيسية في عمليات حفظ السلام وبناء السلام. وستواصل اليابان الاضطلاع بدور نشط في لجنة بناء السلام وتعزيز بناء المؤسسات والقدرات، والتي هي أساسية لاستدامة السلام.

وفي السياق نفسه تؤكد اليابان على الأهمية الحاسمة لتحقيق نتيجة ذات مغزى للمؤتمر الاستعراضي العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. يتعين على جميع الدول الأطراف أن تجدد التزامها بدعم المعاهدة وتعزيزها وأن تبذل كل جهد ممكن لتحقيق الهدف المشترك المتمثل في إقامة عالم خال من الأسلحة النووية. وبغية تعزيز التعاون الدولي في مجال سيادة القانون والعدالة، سوف تستضيف اليابان مؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية في كيوتو في آذار/مارس.

أخيراً وليس آخراً، كل هذه الجهود المشتركة للتغلب على التحديات التي تواجهنا ستكون غير مجدية إذا ظلت المنظمة بالية وغير فعالة. إننا نشجع بقوة الدول الأعضاء والميسرين المشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية على بث روح جديدة في المناقشات المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن، كما التزم بذلك زعمائنا في إعلانهم بشأن الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة.

العالمي"، وذلك من أجل ضمان حصول الجميع على الخدمات الصحية بشكل عادل ومنصف. وللتأهب للأزمات في المستقبل والتصدي لها على نحو أفضل، فإن استعراض وإصلاح منظمة الصحة العالمية، فضلاً عن تعزيز النظم الصحية، خاصة في البلدان النامية، هي أيضاً أمور بالغة الأهمية. وتحقيقاً لهذه الغاية ما فتئت اليابان تدعم الجهود الإقليمية، ولا سيما إنشاء مركز رابطة أمم جنوب شرقي آسيا للطوارئ الصحية العامة والأمراض الناشئة. كما تدعم اليابان المراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها.

ثانياً، إن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على وشك الفشل بسبب هذه الجائحة وعواقبها الاجتماعية والاقتصادية الوخيمة. وسيتعين على الدول الأعضاء والمنظمة العمل بفعالية لبلوغ أهداف الخطة. إن تنفيذها الفعال يتطلب التنسيق وعدم العمل بشكل منعزل، وهو ما يمكن تحقيقه بوضع أضعف الناس في مركز الصدارة وبخدمة أشد الناس احتياجاً. وينبغي لنهج الأمن البشري هذا أن يكون الموجه لعمل المنظمة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ومن هذا المنطلق نرحب بالإشارة الخاصة إلى تنمية أفريقيا في تقرير الأمين العام. تتطلع اليابان إلى العمل عن كثب مع مكتب الأمم المتحدة للمستشار الخاص لشؤون أفريقيا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، وهي الجهات المشاركة في تنظيم مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية الأفريقية، ونتطلع إلى مؤتمر طوكيو الثامن الذي سيعقد في تونس في عام ٢٠٢٢.

ثالثاً، لا يمكن للعالم أن يتحمل أي تأخير آخر في التصدي لتغير المناخ. وقد أعلنت اليابان أنها ستنشئ مجتمعاً محايداً كربونياً بحلول عام ٢٠٥٠، ووضعت استراتيجية النمو الأخضر نحو تحقيق الحياد الكربوني في عام ٢٠٥٠ لخلق دورة حميدة للاقتصاد والبيئة. إننا ندعو جميع الشركاء إلى إظهار نفس التصميم ونحن على مشارف الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

وأيضاً بفعل عواقبها الاجتماعية والاقتصادية. وفي هذا السياق، فإن المحدودية وعدم المساواة في قدرة البلدان النامية على الوصول إلى مصادر تمويل أكبر، وعدم وجود حلول مستدامة ودائمة لمشكلة الديون الخارجية، ليست سوى أمثلة قليلة على ذلك. وفي هذا الصدد نؤكد مجدداً أهمية الوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها في مجال التمويل والمساعدة الإنمائية الرسمية، فضلاً عن نقل التكنولوجيا وتعزيز بناء القدرات، إلى جانب جهود البلدان النامية نفسها.

في هذه القاعة بالذات، وخلال المناقشة العامة للجمعية العامة في دورتها الخامسة والسبعين والدورة الاستثنائية الحادية والثلاثين، دعت الغالبية العظمى من الدول الأعضاء إلى إعلان لقاح كوفيد-١٩ منفعة عالمية عامة.

”لن يسلم أحد حتى يسلم الجميع“ هي عبارة أُعيدت على مسامعنا مراراً وتكراراً.

مع ذلك، وبعد بضعة أشهر فقط من هذه الأحداث، نشهد سباقاً محمومًا وغير مسؤول من جانب البلدان المتقدمة النمو لكي تؤمن لنفسها وحدها اللقاحات ووسائل الحماية من كوفيد-١٩. وفقاً لمنظمة الصحة العالمية، تم إعطاء أكثر من ٣٩ مليون لقاح في ما لا يقل عن ٤٩ بلداً مرتفع الدخل، في حين لم تُعطى سوى ٢٥ جرعة في بلد واحد منخفض الدخل. وكما أشار المدير العام لمنظمة الصحة العالمية، ستكون حياة ومعيشة الأفراد في أفقر البلدان هي الثمن لهذا الفشل الأخلاقي. ويدل هذا الواقع الظالم على أننا بعيدون عن إقامة نظام دولي يعطي الأولوية للتضامن وتعددية الأطراف.

نحن نتفق مع الأمين العام على أهمية حقوق الإنسان وضرورة تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان لجميع الناس. وهذا يعني أن الحقوق في التنمية والسلام والتضامن الدولي والبيئة الصحية يجب تعزيزها بنفس القوة التي تُعزز بها الحقوق الأخرى.

لا يمكن لأي بلد أن يدعي سجل الكمال في مجال حقوق الإنسان، ولكل بلد تحدياته الخاصة. ولذلك ينبغي معالجة هذه

وختاماً، نتطلع اليابان إلى العمل يداً بيد مع الأمم المتحدة والدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين طوال عام ٢٠٢١ وبعد ذلك من أجل التصدي للتحديات الحالية والمستقبلية والنهوض بجدول أعمالنا المشترك.

**السيدة رودريغيس أباسكال (كوبا) (تكلمت بالإسبانية):** نغتنم هذه الفرصة للإشادة بسعادة السيد فولكان بوزكير، رئيس الجمعية العامة، ولنشكره على جهوده للاستمرار في عمل الجمعية العامة في مثل هذه الظروف الصعبة.

ونشكر الأمين العام على عرضه لتقريره عن أعمال المنظمة (A/75/1)، والذي يوضح أهمية الأمم المتحدة وحقيقة أن المقاصد والمبادئ الواردة في ميثاقها لا تزال صالحة، فضلاً عن الحاجة إلى تعزيز تعددية الأطراف والتعاون والتضامن الدوليين. من واجبنا المشترك أن نحافظ على المنظمة، وأن نحافظ إلى جانب ذلك على السلام والتنمية للأجيال الحالية والمقبلة. فهذا هو الواجب الذي ندين به لشعبنا.

وكما ورد في التقرير فإن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتنفيذها ومتابعتها لا تزال تشكل خارطة الطريق لتعزيز النمو الاقتصادي والاجتماعي العادل والمستدام للدول، وهو ما تم إقراره في عام ٢٠١٩ عندما التزمنا بعقد من العمل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠ على أبعد تقدير.

إن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، التي فاقمت عدم المساواة وزادت كثيراً من التحديات التي تواجهنا جميعاً، وخاصة بالنسبة للبلدان النامية، قد كشفت عن الحاجة إلى التعجيل بإجراءاتنا إذا أردنا أن نحقق أهداف خطة عام ٢٠٣٠ بالكامل وفي الوقت المناسب. ولن يتسنى ذلك بدون قدر أكبر من التعاون والتضامن الدولي.

لقد كشفت الجائحة أيضاً وبصورة وحشية عن عواقب النظام الدولي الجائر الذي نعيش فيه. فلقد كانت أكثر البلدان والفئات ضعفاً هي الأكثر تأثراً، ليس بفعل تأثيرها على الصحة فحسب بل

مع الأمين العام في قلقه بشأن نقص السيولة الذي ما زالت المنظمة تواجهه. ومن غير المقبول أن يقوض هذا الوضع قدرة الأمم المتحدة على تنفيذ ولاياتها وتنفيذ عناصر برنامج العمل المعتمد. ونؤكد من جديد أنه لا توجد أية تدابير رسمية للكشف أو مرونة مقترحة في استخدام الميزانية ستعالج الفجوة الناجمة عن نقص الموارد. وعلى الرغم من الحالة الصعبة التي تسببها الجائحة التي تؤثر على الجميع إلا أننا مطالبون بالوفاء بالتزاماتنا المالية للمنظمة بالكامل ودون قيد أو شرط وفي الوقت المحدد.

إن من المبادئ الأساسية للأمم المتحدة الاحترام غير المحدود للنظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي تختاره الشعوب في ممارستها لسيادتها وحققها في تقرير المصير، فضلا عن عدم التدخل في الشؤون الداخلية. إن تطبيق التدابير القسرية الانفرادية لا يقوض السلام والاستقرار فحسب بل يضر أيضا ضررا شديدا برفاهية الشعوب التي تُطبق عليها هذه التدابير. وقد اتضح ذلك بشكل أكبر في سياق جائحة كوفيد-١٩، حيث أدت آثار هذه التدابير إلى زيادة المصاعب والمشاق التي تواجهها البلدان الخاضعة لها في قدرتها على مكافحة الجائحة والتحرك نحو التعافي. وكما قال الأمين العام حين كانت الجائحة في بدايتها، "هذا هو وقت التضامن وليس الإقصاء".

ونأسف لأن الوثيقة التي نناقشها اليوم لا تتضمن دعوة الأمين العام من أجل رفع الجزاءات المفروضة على البلدان لضمان الحصول على الغذاء والإمدادات الأساسية واختبارات كوفيد-١٩ والدعم الطبي. إن القلق يساورنا إزاء الانتقائية في اختيار الإشارات إلى نداءات الأمين العام المختلفة. وفي هذا السياق نشجب مرة أخرى الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الإجرامي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، والذي شددته بشراسة الإدارة السابقة للولايات المتحدة.

خلال فترة إدارة الرئيس السابق ترامب تم اتخاذ تدابير وإجراءات غير مسبقة والتي تجلت فيها طبيعتها المنهجية. لقد تأثرت جميع المجالات في مجتمعنا وحياة مواطنينا اليومية تأثرا كبيرا بهذه السياسة التصعيدية في خضم الجائحة. إن التركيز على إعاقة مصادر الدخل

المسألة على أساس موضوعي وشامل وغير تمييزي وغير ميسس. إن التلاعب بحقوق الإنسان، والممارسات الانتقائية، والنهج العقابية، والمعايير المزدوجة في هيئات الأمم المتحدة التي تتعامل مع هذه المسألة لا تشجع إلا على المواجهة ونزع الشرعية عن هذه الهيئات التي كثيرا ما يتم فيها إظهار التحديات الخاصة بالبلدان النامية بينما تُحاط الانتهاكات في البلدان الأغنى بالصمت.

نحن نقدر العمل الهام الذي تقوم به الأمم المتحدة تحت قيادة الأمين العام، خاصة في المجال الإنساني، والذي تضاعفت أيضا تحدياته بفعل تأثير الجائحة. ومن الأهمية بمكان أن تحترم عمليات التصدي للعواقب الإنسانية المترتبة على كوفيد-١٩ أحكام القرار ١٨٢/٤٦ احتراماً كاملاً. ومن المهم بنفس القدر ألا تغفل عمليات التصدي للجائحة التحديات العالمية الأخرى التي كنا نواجهها قبل كوفيد-١٩، والتي تترتب على العديد منها أيضاً تداعيات إنسانية.

لن يتسنى صون السلم والأمن الدوليين إلا من خلال الاحترام الكامل لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. ونؤكد من جديد أنه يجب إنشاء عمليات حفظ السلام ونشرها من خلال الامتثال الصارم لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وخاصة احترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

ومن المهم أكثر من أي وقت مضى احترام المبادئ الأساسية لعمليات حفظ السلام، مثل موافقة الأطراف، والحياد، وعدم استخدام القوة إلا في حالة الدفاع عن النفس. إن معاهدة حظر الأسلحة النووية، التي دخلت حيز النفاذ في ٢٢ كانون الثاني/يناير، تؤكد أن الإزالة الكاملة للأسلحة النووية هي الأولوية القصوى في مجال نزع السلاح، وخاصة في سياق يجري فيه تحديث وتوسيع الترسانات النووية بذريعة مفاهيم أو مذاهب عسكرية للدفاع والأمن، بينما يتم تجاهل الاتفاقات الدولية الأخرى المتعلقة بنزع السلاح وتحديد الأسلحة.

وفي إطار تنفيذ الإصلاحات، بما في ذلك الميزانية البرنامجية السنوية في فترتها التجريبية، والتي سيتم تقييمها في عام ٢٠٢٢، نتفق

الكفاح العالمي ضد كوفيد-١٩ وتداعياته الاجتماعية والاقتصادية. ولا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله في هذا الصدد، وبالطبع على الدول الأعضاء أن تواصل التخطيط لهذه الجوانب وتعزيزها باعتبار أن ذلك أولوية للمنظمة.

ونحن على ثقة بأن تنفيذ خطة الاستجابة الإنسانية العالمية لكوفيد-١٩ سوف يستمر، وهي الخطة التي من أجلها يمثل التضامن والتعاون الدوليان ضرورة. إننا ندعو المانحين الذين لم يكثفوا جهودهم للوفاء بالتزاماتهم الخاصة بالمساعدة الإنمائية الرسمية بعد، وخاصة لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، إلى القيام بذلك.

إن جهود التعافي تتيح للمجتمع الدولي فرصة لمعالجة أوجه عدم المساواة والإقصاء، وفهم التحديات المحددة التي تواجهها البلدان المتوسطة الدخل على نحو أفضل، واستخدام المؤشرات المتعددة الأبعاد، وتعزيز وسائل التنفيذ، وإقامة شراكات قوية. ونقدر في هذا الصدد إنشاء وتنفيذ الصندوق الاستثماري المتعدد الشركاء من أجل التصدي والتعافي في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل.

يجب في عام ٢٠٢١ هذا أن تكون الالتزامات حاسمة، مع اتخاذ إجراءات ملموسة لاستئصال الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، والقضاء على الجوع، وإنشاء مدن ونظم غذائية مستدامة، وبناء القدرة على الصمود، ومكافحة تغير المناخ، وحماية التنوع البيولوجي، ووقف التصحر والجفاف، وتعزيز الاستهلاك والإنتاج المستدامين. ويجب أن نواصل بذل الجهود للحفاظ على المحيطات واستخدامها على نحو مستدام، وضمان المسؤولية عبر الأجيال. ينبغي أن تواصل الجمعية العامة تزويد المنظمة بالصكوك والمبادئ التوجيهية اللازمة لزيادة تعزيز الجهود الرامية إلى النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها، بما في ذلك الجهود الرامية إلى دعم المساواة بين الجنسين وعدم التمييز لصالح المهاجرين واللاجئين والمشردين والأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية وسائر الشعوب في جميع أنحاء العالم.

الرئيسية لبلدنا، وشل إمدادات الوقود، وتقويض علاقاتنا التجارية بهدف تشديد الخناق الاقتصادي من أجل خلق حالة يستحيل معها الحكم وتتم فيها الإطاحة بحكومتنا، كانت أمراً شائعاً في نطاقه وانتهت بإدراج كوبا بشكل تعسفي وغير مبرر في القائمة الزائفة للدول الراعية للإرهاب، وهو ما فعلته وزارة الخارجية الأمريكية بشكل أحادي ودون أي شرعية أخلاقية أو دولية، والذي ندينه بأشد وأقوى العبارات.

وعلى الرغم من الحصار الإجمالي تواصل كوبا المضي قدماً وهي عاقدة العزم على مواصلة التقدم في خططها الإنمائية وفي تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. والنتائج التي تحققت في تطوير أربعة لقاحات مرشحة لمكافحة كوفيد-١٩ هي دليل على هذا التصميم.

أود أن أختتم ببيان بالتأكيد مجدداً على دعمنا للجهود القيادية للأمين العام، وخاصة في الدفاع عن تعددية الأطراف والقانون الدولي، والدبلوماسية من أجل السلام والتنمية والاحترام فيما بين الدول.

**السيد إسبينوزا كانيساريس (إكوادور) (تكلم بالإسبانية):** أولاً وقبل كل شيء، أود أن أشكر الجمعية العامة على تنظيمها جلسة اليوم. وأود أيضاً أن أعرب عن تقدير وفد بلدي لتقديم تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/75/1).

تنثني إكوادور على قيادة الأمين العام أنطونيو غوتيريش على رأس المنظمة، وعلى العمل الذي تقوم به الأمانة العامة ومنظومة الأمم المتحدة ككل لضمان استمرارية تصريف الأعمال في المقر وفي الميدان على حد سواء، وذلك في ظل أزمة السيولة المالية المستمرة التي تواجه المنظمة والتي تفاقم بسبب الأزمة العالمية الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩).

كذلك يقدر بلدي قيادة الأمين العام في حشد جهود الأمم المتحدة لتنسيق التصدي العالمي في المجال الصحي، وزيادة المساعدة الإنسانية، وتجهيز أدوات التصدي للأثار الاجتماعية والاقتصادية للجائحة، وصياغة برنامج سياساتي واسع النطاق لمساعدة المجتمعات المحلية والمناطق الأكثر ضعفاً. فلقد أسهمت نداءات الأمين العام الموجهة إلى قادة العالم من أجل التمويل وتخفيف عبء الديون في

عمله الجاد والمخلص في التصدي للجائحة وتخفيف آثارها التي تطل الجميع. وتحية واجبة لكل العاملين في الميدان والجبهات الأمامية، ولا سيما العاملون في القطاعين الصحي والطبي.

كما نؤكد على أهمية التعامل الفعال والاستجابة السريعة للتحديات المتعددة التي فرضتها علينا الجائحة بشكل متكامل من خلال منظومة العمل الدولي متعدد الأطراف التي تقودها الأمم المتحدة والوكالات والأجهزة التابعة لها، وفي مقدمتها منظمة الصحة العالمية، لصياغة خطط واستراتيجيات متكاملة وشاملة للحيلولة دون استمرار تلك التداعيات لفترات طويلة الأمد، بما يؤدي إلى عواقب وخيمة على مختلف دول العالم، وعلى الدول النامية بشكل خاص، باعتبارها الأكثر معاناة والأقل قدرة على التكيف والتحمل والتعافي.

ترى مصر ضرورة تكثيف التعاون الدولي وحشد وتوفير التمويل اللازم للبحث العلمي للإسراع بجهود تطوير وتوفير وإتاحة اللقاحات والعلاجات لفيروس كورونا المستجد مع تيسير حصول كافة الدول والشعوب، وخاصة الدول النامية، عليها دون تمييز أو شروط وبما يراعي الاحتياجات والإمكانات المتفاوتة بين الدول.

تثمن مصر الجهود المستمرة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، كما تتفق مع مبدأ إعادة البناء بشكل أفضل في أعقاب التداعيات السلبية لنفشي الجائحة، بما يعزز من الجهود الرامية إلى الحفاظ على المكتسبات التي حققتها الدول النامية خلال السنوات الماضية على طريق تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر.

وأود الإشارة في هذا الصدد إلى أن مصر ستقدم تقرير المراجعة الوطني الطوعي الثالث لها خلال أعمال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المقرر عقده في تموز/يوليه ٢٠٢١، إيماناً والتزاماً بأهمية متابعة تنفيذ خطة التنمية المستدامة.

تتفق مصر مع ما تطرق إليه تقرير الأمين العام من إشارة إلى خطورة تغير المناخ وتأثيره على مختلف نواحي الحياة والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية. وتؤكد على ضرورة استمرار العمل المتعدد

وتقدر إكوادور أيضاً حقيقة أن تقرير الأمين العام يعكس، ضمن أولويات المنظمة، السعي إلى تحقيق سلام مستدام في العالم من خلال دعوة الأمين العام إلى وقف لإطلاق النار على الصعيد العالمي، والذي أيده إكوادور إلى جانب ١٧١ دولة أخرى، ثم أيده مجلس الأمن نفسه في وقت لاحق (قرار مجلس الأمن ٢٥٣٢ (٢٠٢٠)). إن وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي هو خطوة أولى رئيسية نحو تحقيق السلام الدائم. علينا أن نبذل المزيد من الجهود لتنفيذه في عام ٢٠٢١. كما أن التقرير يسلط الضوء على جهود الأمين العام الرامية إلى إعادة إنشاء صندوق بناء السلام، والذي سيكون لا غنى عنه من أجل الأداء الفعال لهيكل بناء السلام، والذي انتهت عملية استعراضه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠.

وفي الختام، تكرر إكوادور تأكيد دعمها لعمل الأمين العام وأولوياته لعام ٢٠٢١، ولا سيما تحويل الأمم المتحدة إلى منظمة موفرة وفعالة وحديثة تقوم على إطار من النزاهة والمساءلة، ومن خلال مواصلة تنفيذ الإصلاحات. ولتحقيق هذه الغايات من الضروري أن يتصرف على هذا الأساس المساهمون الرئيسيون ذوو القدرة على القيام بذلك بغية تخفيف ضغوط التدفق النقدي ومساعدة المنظمة على الوفاء بولاياتها. ونحن على ثقة بأن قيادة الأمين العام وطاقاته داخل المنظومة ستسهم في تحقيق هدفنا المشترك - وهو تعزيز تعددية الأطراف - والذي سيمكننا من إيجاد حلول عالمية للحالة الصعبة التي تواجهها البشرية اليوم.

**السيد الدندراوي (مصر):** أود في البداية الإعراب عن التقدير لدور الأمين العام القيادي وجهوده في دعم وتنظيم وإصلاح عمل الأمم المتحدة منذ توليه منصبه عام ٢٠١٧، وصولاً إلى تحديات جائحة فيروس كورونا المستجد وتداعياتها العميقة المتعددة الأبعاد، الأمر الذي أدى إلى ضرورة تطوير أساليب عمل المنظمة ورؤيتها السياسية لتتواءم مع تبعات الجائحة.

ونرحب في هذا الصدد بتقرير الأمين العام الخاص بالبند ١١٥ من جدول الأعمال (A/75/1) حول عمل منظمة الأمم المتحدة. يعرب وفد بلدي عن بالغ التقدير للدور الذي يقوم به كل من يساهم من خلال



والتنمية المستدامين، الذي أطلقته القاهرة إبان رئاستها للاتحاد الأفريقي في عام ٢٠١٩، ليعقد سنوياً، حيث يمثل محفلاً هاماً يجمع مختلف الفاعلين من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لمناقشة قضايا السلم والأمن في أفريقيا وسبل تعميق الشراكة.

تؤكد مصر على أهمية دعم الدول الأفريقية في مواجهة التحديات المتعددة المتنامية التي يشهدها العالم. وتتمثل في هذا الصدد جهود الأمين العام الدوئية، بما في ذلك الجولة الرابعة من اجتماعات التنسيق المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، التي عقدت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩. كما ترحب مصر بالعمل الدولي في مجال حقوق الإنسان ضمن إطار منظومة الأمم المتحدة. وهو العمل الذي تزداد أهميته بشدة خلال الأزمة غير المسبوقة التي يمر بها العالم بسبب الجائحة. ونؤكد على أهمية أن يستند هذا العمل الدولي أكثر من أي وقت مضى إلى المبادئ السامية لميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما مبادئ السيادة والتعاون والاحترام المتبادل وحسن النية، مع مراعاة السياقات التاريخية والاجتماعية والاقتصادية لمختلف المناطق والدول في العالم.

إن جيلنا يواجه حالياً تحدياً تاريخياً تحت وطأة جائحة عاصفة كاشفة عن العديد من نقاط الضعف والهشاشة على مستوى العالم والمنظومات الدولية. وهذه المحنة تتفاقم عواقبها بالنسبة إلى الدول النامية في وقت يتطلع فيه الجميع إلى الأمل وتتعرض فيه حقوق الإنسان الأساسية، وهي الحق في الحياة والصحة والأمن، للخطر والاختبار القاسي. تدفعنا الأزمات الراهنة إلى تأكيد عدم قابلية حقوق الإنسان للتجزئة، وإلى إيلاء الحقوق الاقتصادية والاجتماعية أهميتها الواجبة، إلى جانب الحقوق المدنية والسياسية، فضلاً عن تعزيز العمل الإنساني الدولي وجهوده الرامية إلى تمكين ملايين المتضررين من الأوضاع الإنسانية المتردية عبر العالم لمواجهة التحديات الإنسانية غير المسبوقة التي تفاقمت بشدة خلال العام الماضي.

اتصالاً بما تقدم، نرى أهمية الحرص على تضمين التقارير الأهمية للمفاهيم التوافقية وتجنب تلك التي لا تحظى بالتوافق العام وتتعدى الولايات المنصوص عليها في القرارات التي اعتمدها معاً، وذلك من أجل توحيد الجهود في ظل ظروف صعبة فرضتها الجائحة

الأطراف للحد من تداعياته السلبية من خلال العمل على المحاور الثلاثة في هذا الشأن - الحد من المخاطر، والتكيف والقدرة على التحمل، وتوفير التمويل اللازم، خاصة للدول النامية والدول الأفريقية، على ضوء أنها الدول الأكثر عرضة للتداعيات السلبية لتغير المناخ.

كما تؤكد مصر على أهمية تناول موضوعات البيئة والمناخ في إطار منظور شامل ومتكامل يجمع مختلف محاور الجهود الدولية للحفاظ على البيئة، بما في ذلك التنوع البيولوجي. وأود الإشارة في هذه المناسبة إلى المبادرة المصرية للتنفيذ المنسق والمتكامل لاتفاقات ريو الثلاثة المعنية بتغير المناخ والتنوع البيولوجي والتصحر، والتي تم الإعلان عنها خلال الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي في شرم الشيخ في عام ٢٠١٨.

وفيما يتعلق بدور المنظمة في مجال السلم والأمن، نشتم جهود الأمم المتحدة في صنع وحفظ وبناء السلام. ومن هذا المنطلق تحرص مصر دوماً على تقديم كل الدعم لعمليات حفظ السلام، سواء من خلال تطوير مفاهيم وسياسات واستراتيجيات حفظ السلام أو المساهمة بقوات عسكرية وشرطية، حيث تحتل مصر المرتبة السابعة من بين كبريات الدول المساهمة بقوات في حفظ السلام. كما قدمت مصر في هذا الإطار أعلى ما نملك من شهداء، حفاظاً على السلم والأمن في القارة الأفريقية.

فضلاً عن ذلك، دعمت مصر هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام منذ إنشائه. كما واصلت دورها الفعال في تطويره لمواكبة ما يطرأ من مستجدات أو تحديات من خلال المراجعات الحكومية الخمسية، وآخرها مراجعة عام ٢٠٢٠، التي نسقت مصر خلالها موقف أفريقيا وعملت خلالها على إبراز والإعراب بوضوح عن شواغل القارة التي تحتل ما يقرب من ٨٠ في المائة من جدول أعمال لجنة بناء السلام. كما تتطلع مصر إلى مواصلة هذا الدور الفعال في إطار رئاستها المرتقبة للجنة بناء السلام.

كما تولي مصر أهمية لجهود دفع الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وأود في هذا السياق الإشارة إلى منتدى أسوان للسلم

غير أن هذه الجهود، إذا ما أُريد لها أن تكون فعالة، تتطلب الدعم الكامل من المجتمع الدولي وعلى أساس الاعتقاد غير المشروط بأن اللقاحات وعلاجات كوفيد-١٩ هي من المنافع العامة العالمية. إنه مطلب حتمي وأخلاقي ملح أن تتمكن جميع البلدان، بغض النظر عن مستوى دخلها، من تطعيم العاملين في الخطوط الأمامية لتقديم خدمات الرعاية الصحية لديها. ويجب استكمال ذلك بتعزيز كبير لمنظمة الصحة العالمية ومبادرة مرفق إتاحة لقاحات كوفيد-١٩ على الصعيد العالمي، مما سيؤدي إلى التوزيع العادل وتوفير إمدادات ضخمة من اللقاح. ونلاحظ أن هذا الأمر يهم أيضا البلدان المتقدمة النمو، لأن عدم المساواة في الحصول على اللقاحات في سياق من الترابط المتزايد يعني استمرار الخوف من الوقوع ضحية لفصائل متغيرة من المرض وسيؤثر على تعافيتها الاقتصادي.

هذه الجائحة أعادت ما حققناه من تقدم إلى الوراء سنوات، وأدت إلى تفاقم أوجه عدم المساواة. وهذا يهدد الطريق لمظاهر جديدة للشعبوية والنزعة الحمائية.

ومن الأهمية بمكان أن يتم تكثيف الإجراءات الرامية إلى بناء مجتمعات أكثر عدلا وشمولا واستدامة. ويجب أن تستند هذه الإجراءات داخليا إلى حد أدنى من توافق الآراء الاجتماعي فيما يتعلق بالسلام والديمقراطية والعدالة وسيادة القانون ونموذج النمو الاقتصادي الذي تريد البلدان أن تتبناه. ويشمل ذلك توفير تعليم عالي الجودة على جميع المستويات، والتغطية الصحية الشاملة، وضمان المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وهي عناصر توليها بيرو أولوية قصوى.

وفي المجال المتعدد الأطراف، الحد من عدم المساواة يشمل إعادة تأكيد التزامنا بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ كخارطة طريق لتوجيه قراراتنا، فضلا عن تعزيز التعاون العلمي والتكنولوجي في أقل البلدان نموا لتزويدها بموارد بشرية رفيعة المستوى وقدرات مرنة على صعيد البحث والابتكار.

ونشدد أيضا على أهمية تكثيف العمل بشأن تغير المناخ على أساس التحالف العالمي من أجل الحياد الكربوني، الذي كانت الأمم

وأثرت سلبا على الجميع، بما يحفظ ويدعم مسار التعاون الدولي المثمر الذي تحرص مصر على تعزيزه واستدامته.

اتصالا بمكافحة الجريمة المنظمة، تعرب مصر عن الامتنان للأمين العام على استعراضه المشكور لجهود المنظمة في هذا المجال على المستويين الإقليمي والدولي. وتدعو مصر إلى تكثيف التعاون الدولي من أجل مواجهة التحديات المعاصرة المتمثلة في تغير أنماط الجريمة المنظمة في ظل المتغيرات والمستجدات، فضلا عن تبني منظور شامل للتصدي للروابط العنصرية بين شبكات الإرهاب والجريمة المنظمة.

كما تأخذ مصر علما وباهتمام شديد ما تضمنه تقرير الأمين العام حول جهود المنظومة الأممية في مواجهة التهديد الإرهابي خلال فترة التقرير. وتعبّر عن تقديرها لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب على الجهد المبذول خلال تلك الفترة، بما في ذلك عقد الأسبوع الافتراضي الأول لمكافحة الإرهاب في حزيران/يونيه ٢٠٢٠، الذي تناول العديد من الموضوعات الجديدة والمستحدثة، وفي مقدمتها تأثيرات الجائحة الحالية على الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب.

في هذا الصدد، تتطلع مصر إلى المشاركة بفعالية في إنجاح عملية المراجعة السابعة لاستراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب خلال العام الجاري، فضلا عن الأسبوع الثاني لمكافحة الإرهاب، وبما يسهم في التصدي لخطر مشترك يهدد استقرار دولنا ويقوض آمال شعوبنا في التنمية المستدامة والمستقبل الأفضل.

**السيد فيلاسكويس (بيرو) (تكلم بالإسبانية):** نحن ممتنون لعقد هذه المناقشة، والتي تذكرنا بالحاجة الملحة إلى العمل المتضافر والتعاون لمواجهة التحديات الرئيسية التي تواجه البشرية حاليا. وتشيد بيرو بالجهود الدؤوبة التي يبذلها جميع موظفي منظومة الأمم المتحدة وكياناتها لتقديم حلول شاملة لجائحة مرض فيروس كورونا، بما في ذلك التدابير الصحية الشاملة والواسعة النطاق لمواجهةها، وحماية سبل العيش، والتوفير المستمر للخدمات الأساسية، وبناء مجتمعات أكثر إنصافا وقدرة على الصمود.

عن أعمال المنظمة، نلاحظ أن التقرير يشير إلى التقدم البطيء الذي أُحرز في مجالات عديدة ويؤكد. وأود أن أبرز بعض النقاط المحددة في التقرير ذات الأهمية الخاصة لجمهورية إيران الإسلامية.

نتيجة لتفشي مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) كان عام ٢٠٢٠ عاماً حاسماً للبشرية جمعاء، وربما كان يمثل أخطر وقت على الصعيد العالمي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. ومع ذلك، في حين زاد المرض من حدة أوجه القصور والضعف في إدارة الشؤون العالمية الحالية إلا أنه أتاح لنا فرصة سياسية للضغط من أجل زيادة الطموح والعمل العاجل للسير على الطريق الصحيح في مجال تعددية الأطراف العملية وسد الفجوة بين التوقعات الكبيرة والممارسات العالمية الراهنة. وإذ نتناول أكثر المسائل إلحاحاً التي تواجه العالم فإننا نلاحظ أهمية وفعالية استجابة الأمم المتحدة ذات الركائز الثلاث والمصاغة بشكل جيد لمكافحة كوفيد-١٩ والتدابير التي اتخذتها مختلف هيئات الأمم المتحدة لمساعدة الدول الأعضاء في عملها على مكافحة تلك الظواهر. ونحن نتفق في هذا الصدد مع الأمين العام وعلى ضرورة وجود إدارة جديدة للشؤون العالمية، وإعادة التوازن بين النظم المالية والتجارية، وتحقيق المنافع العامة العالمية الحيوية بشكل فعال، واتخاذ القرارات التي تسترشد بمعايير الاستدامة. ونود أيضاً أن نسلط الضوء على الأثر المدمر للتدابير القسرية الانفرادية، التي لا تزال تقوض الجهود الجارية التي تبذلها الدول الأعضاء التي تواجه حالياً تطبيق هذه التدابير في الوقت الذي تعالج فيه المسائل المتعلقة بكوفيد-١٩، وخاصة فيما يتعلق بتدبير المعدات والإمدادات الطبية بشكل فعال وفي الوقت المناسب.

إن تدبير هذه الإمدادات يواجه مزيداً من الصعوبات نتيجة لاقتران الآثار التي تتجاوز الحدود الإقليمية بظاهرة الإفراط في الامتثال والخوف من فرض جزاءات ثانوية. بالإضافة إلى ذلك، فإن للجزاءات أيضاً أثراً سلبياً مباشراً على جملة أمور منها حقوق الإنسان في الحياة والصحة والغذاء للأشخاص الخاضعين لها. وفي نهاية المطاف، تؤثر

المتحدة محقة في تشجيعه. وقد انضمت بيرو إلى الجهود الدولية الرامية إلى زيادة الطموح العالمي، وذلك بعد أن اعتمدت لهذا الغرض قانوناً إطارياً لتغيير المناخ. وقد وضعنا خرائط طريق لتدابير من أجل التكيف مع كوفيد-١٩ و ٦٢ تدبيراً للتخفيف من آثار تغير المناخ، مما سيتيح لنا تحسين مساهماتنا المحددة وطنياً بشكل كبير. كما أننا ملتزمون بتنفيذ تغييرات تحويلية للمساهمة في الحفاظ على منطقة الأمازون واستخدامها المستدام، بما في ذلك قدرتها على الصمود في وجه تغير المناخ وحماية تنوعها البيولوجي الكبير. ولذلك نشير إلى أن الصندوق الأخضر للمناخ، بوصفه إحدى الأدوات التمويلية الرئيسية لسياسات المناخ في البلدان النامية، يجب أن تكون لديه الأموال وآليات صنع القرار الكافية.

من الواضح أن التحديات العالمية التي تمخضت عن جائحة كوفيد-١٩ تمتد أيضاً إلى مجال الأمن الدولي. فقد أدى تأثير المرض إلى ظهور صراعات أو تصاعد صراعات قائمة، وذلك في الوقت الذي تسعى فيه الجماعات الإرهابية والمنظمات الإجرامية إلى استغلال مواطن ضعف جديدة. ولذلك نرى أنه من الضروري أن نجدد تشديدنا على الامتثال لوقف إطلاق النار على الصعيد العالمي الذي دعا إليه الأمين العام أنطونيو غوتيريش، والذي أيدته بيرو منذ البداية. ويجب إيلاء اهتمام خاص أيضاً لتنظيم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في سياق الأمن الدولي.

وبالمثل تعتقد بيرو أن الوقت قد حان لإحراز تقدم ملموس نحو إصلاح شامل لمجلس الأمن حتى يتمكن من التصدي بكفاءة وفعالية للتحديات والتهديدات المتزايدة للقرن الحادي والعشرين.

أختتم بياني بالإعراب عن تأييدنا الكامل للأمين العام ولعمله الدبلوماسي الجدير بالثناء، وبإعادة تأكيد استعداد بيرو للإسهام في تحقيق أهداف قيادته.

**السيد الحبيب (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية):**

إن تقرير الأمين العام (A/75/1) يبرز بشكل صحيح وموجز مختلف جوانب التحديات التي نواجهها. وفيما نتناول التقرير السنوي لهذا العام

إن وجهة نظرنا الثابتة هي أن مقاصدنا ومبادئنا المشتركة، كما نص عليها ميثاق الأمم المتحدة، ظلت خلال السنوات الـ ٧٥ التي أعقبت إنشاء الأمم المتحدة عنصرا أساسيا، وهي أكثر أهمية من أي وقت مضى. إن الامتثال الصارم للالتزامات ومبادئ القانون الدولي، والوفاء بها بحسن نية، يكتسيان أكبر قدر من الأهمية لصون السلم والأمن الدوليين، وكذلك لتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامين. علاوة على ذلك، لا يجوز المساس بهذه المبادئ من أجل تحقيق مكاسب وطنية ضيقة تخدم مصالح ذاتية أو من أجل الدوافع السياسية لبعض البلدان التي تشجع عن غير قصد الانفرادية المتممة.

وأخيرا، يسرنا بصفة خاصة أن التقرير يعطي أولوية للدور الذي ينبغي أن يؤديه جيل الشباب والنساء. علاوة على ذلك، تود حكومتنا أيضا أن تبرز دور التكنولوجيات الجديدة والتنمية العلمية، بما في ذلك تعزيز التعاون الرقمي، في التغلب على التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي في تحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك عن طريق كفالة فرص عمل أكبر للشباب.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية):** استمعنا إلى آخر متكلم في مناقشة هذا البند اليوم. وسوف نستمع للمتكلمين المتبقين غدا الساعة ١٠/٠٠ في هذه القاعة.

وقبل إعطاء الكلمة للمتكلمين في إطار ممارسة حق الرد، أود أن أذكر الوفود بأن البيانات التي يُدلى بها ممارسة لحق الرد تقتصر مدتها على ١٠ دقائق للبيان الأول وخمس دقائق للبيان الثاني، وينبغي أن تُدلى بها الوفود من مقاعدها.

**السيدة مايترا (الهند) (تكلمت بالإنكليزية):** آخذ الكلمة لأمارس حق الهند في الرد على الإساءة الصارخة لهذا المحفل من جانب ممثل باكستان اليوم، والذي اعتاد وفده على إساءة استخدام حرمة كل منتدى من مننديات الأمم المتحدة بنشر الأكاذيب. بالنسبة لدولة تشجع العنف الطائفي ضد المسلمين والأقليات وتبدي شعورا جامحا بعدم الأمن والكراهية المتعمدة للهند وتوجهاتها العلمانية، فإننا لا نتوقع أي جديد من ذلك الوفد. لقد حان الوقت لمحاسبة باكستان وعدم السماح لها

هذه التدابير أيضا تأثيرا سلبيا على التعاون والتضامن الأساسيين اللذين ينبغي أن يسودا في العلاقات بين الدول.

وتشاطر جمهورية إيران الإسلامية التقييم الذي أُعد في تقرير الأمين العام بأن هناك شواغل متزايدة إزاء التهديد الذي تشكله الجماعات المتطرفة العنيفة الجديدة التي تلجأ إلى الأساليب الإرهابية. في الوقت نفسه فإن وجود الجماعات الإرهابية المعترف بها دوليا وزيادة أنشطتها، بما في ذلك تنظيم داعش، لا يزالان يشكلان تهديدا خطيرا للسلم والأمن ليس في الشرق الأوسط فحسب، بل وفي العالم بأسره أيضا، مما يفرض تحديات رهبة على العديد من الدول الأعضاء. ولا تزال الحقيقة أن هذه المواضيع تتطلب مزيدا من الاهتمام العالمي، وأن الأمم المتحدة، وكذلك الأمين العام، لها دور ومسؤولية رئيسيان في إبراز هذه المسألة. وفي هذا الصدد نؤكد كما ينبغي على الصلة الأكبر بين السلم والأمن وتنمية البلدان.

أود أن أشير إلى الفرع زاي من الفصل الثالث من التقرير فيما يتعلق بمسألة الأنشطة المتصلة بنزع السلاح. وكما أبرز التقرير، فقد عُقدت في عام ٢٠١٩ الدورة الأولى للمؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. ونشدد على أهمية عمليتين قائمتين لتحقيق الهدف النبيل المتمثل في إنشاء هذه المنطقة في الشرق الأوسط. الأولى هي مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، الذي بدأ في عام ١٩٩٥ بالتزام محدد من الدول الثلاث الحائزة للأسلحة النووية بتحقيق ذلك الهدف عن طريق جلب النظام الإسرائيلي إلى طاولة المفاوضات. والعملية الثانية، التي بدأت في عام ٢٠١٧ استنادا إلى المقرر ٧٣/٥٤٦، هي من خلال المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط الذي يهدف إلى وضع معاهدة ملزمة قانونا لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط على أساس ترتيبات تتوصل إليها دول المنطقة بحرية.

السيد ذو القرنين (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): إن وفد بلدي مضطر إلى أخذ الكلمة للرد على البيان الذي أدلى به للتو ممثلو الهند.

إن استخدام الخداع والاحتيال كأداة سياسية هو أمر طبيعي بالنسبة للهند. وربما كان هذا مستمداً من الحسد الدائم للنازيين لدى الهند. لقد أصبحت الهند اليوم كابوساً لأقلياتها. وقد ضحت قيادتها الحالية بكل تظاهر بالعلمانية على مذبح الفاشية.

من أجل رغبتهم في إقامة "مملكة راما" في كل أرجاء الهند، لا تبالي زمرة حزب "بهاراتيا جاناتا - راشتريا سواميسيفاك سانغ" إذا ما داست على الملايين من الأرواح وسبل العيش والحقوق. في الحقيقة، سوف يتكفلون بحدوث ذلك. إنها خطتهم الكبرى، وكذلك حلهم النهائي. من المذابح المدبرة ضد المسلمين في غوجارات ودلهي إلى قوانين الجنسية التمييزية؛ ومن هدم الأضرحة والآثار الإسلامية إلى محو قرون من تاريخ الحكم الإسلامي؛ ومن تجريم الزواج بين أتباع الأديان إلى إلقاء اللوم على المسلمين في انتشار جائحة فيروس كورونا، فإن سجل حقوق الإنسان في الهند يزخر بالانتهاكات الجسيمة والمنهجية لحقوق الأقليات.

إن الهند اليوم هي دولة تقوم على مبدأ الغلبة للأكثرية وتتكرر بزي دولة ديمقراطية. إن مؤسسات الدولة الخائفة والقضاء المطواع ووسائل الإعلام المتواطئة تكفل الطمس الملائم للحقيقة البشعة لجرائم الهند ضد شعبها ومن تحتلهم بصورة غير قانونية.

وبالنسبة إلى جامو وكشمير، ليس لدى الهند ما تدعيه سوى أنها قائمة بالاحتلال. لأكثر من سبعة عقود والسلطة القائمة بالاحتلال تحاول كل شيء لسحق شعب كشمير الشجاع وإخضاعه وقمعه، ولكنها لم تتمكن من إخماد شغف شعب كشمير بحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير.

إن الهند، شأنها شأن جميع المحتلين والمستعمرين في الماضي، تريد سحق النضال الكشميري الأصلي جسدياً وسياسياً ونفسياً. ومن المفارقات أن بلدا لا يزال يتباهى بما يسمى بدبلوماسية اللقاحات في

بإساءة استخدام منابر الأمم المتحدة في التحريض على العنف ونشر المعلومات المضللة والكراهية.

إن الهند، بوصفها دولة مسؤولة، تتقيد تقيدا صارما بالتزاماتها في إطار المعاهدات الدولية ذات الصلة ولا تحتاج إلى النصح من بلد هو اليوم من بين أكبر القوى المزعجة للاستقرار في العالم. إن مزاعم باكستان التي لا أساس لها فيما يتعلق بمسائل داخلية في الهند هي مزاعم باطلة تماما ولا تستحق الرد عليها. ويكفي القول إن سكان جامو وكشمير يتمتعون الآن تمتعا كاملا بالحريات والحقوق الأساسية التي يتمتع بها جميع المواطنين الهنود. وهذا أكثر بكثير مما يمكن أن يقال عن الأقليات الباكستانية المحاصرة.

إننا نرفض الإشارات الخبيثة إلى إقليم جامو وكشمير الاتحادي، الذي يشكل جزءا لا يتجزأ من الهند وغير قابل للتصرف فيه. وما تصوره باكستان على أنه تقرير للمصير هو في الواقع دعم عسكري ومالي ولوجستي تقدمه باكستان للإرهاب العابر للحدود ضد الهند. وبباكستان، بوصفها مركزا للإرهاب معترفا به عالميا، رفضت دعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي من خلال رعايتها للإرهاب العابر للحدود. لقد خرقت المبادئ التي تناصرها الأمم المتحدة.

وبينما يتحدث هنا الممثل الدائم لباكستان عن السلم والأمن نجد أن رئيس وزرائه يمجّد أسامة بن لادن بصفته شهيدا. لقد تم توثيق دور باكستان بوصفها راعية للجماعات الإرهابية والتطرف والأيديولوجيات المتطرفة في العديد من المنظمات الدولية، مثل مجلس الأمن وفرقة العمل الدولية المعنية بالإجراءات المالية، وتم تأكيد ذلك في بيانات وتصريحات قادة باكستان. وبدلاً من الترويج لنفس الروايات الزائفة التي فقدت مصداقيتها، ربما من المفيد لباكستان أن تركز طاقاتها على تفكيك البنية التحتية للإرهاب في باكستان وكشمير التي تحتلها باكستان. فمن شأن ذلك أن يساهم كثيرا في إحلال السلام والاستقرار في المنطقة وخارجها.

الخارج قد حوّل المستشفيات في جامو وكشمير المحتلة إلى مقابر، مما أدى إلى عرقلة الحصول على الإمدادات الطبية الأساسية، ناهيك عن لقاح مرض فيروس كورونا.

بوسع الهند أن تحاول كما تشاء، ولكنها لن تتمكن أبداً من إحباط كفاح شعب كشمير من أجل تقرير المصير ومنعه من ذلك. ومهما طال النضال من أجل الحرية واتسم بالصعوبة فإنه سيكلل دائماً بالنجاح. وإذا استرشدنا بالتاريخ فليس لدينا كذلك أدنى شك في أن شعب كشمير الشجاع سينتصر في نهاية المطاف.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠.

وفي الوقت نفسه تواصل الهند التخطيط والدعم والتمويل لوكلائها، مثل حركة طالبان باكستان وجماعة الأحرار المدرجتين في قائمة الأمم المتحدة، من أجل القيام بأنشطة تخريبية وإرهابية ضد باكستان. لقد اتقنت نيودلهي فن التضليل والدعاية لتشويه سمعة باكستان. وقد كشفت مطبوعة "الوقائع الهندية"، التي نشرتها مؤخراً المنظمة الأوروبية